الاقتصاد الكربلائي بين الريعين النفطي والسياحي الفرص والقيود

دراسة تحليليه عن واقع الاقتصاد المحلي لمحافظة كربلاء المقدسة

أ.د صفاء عبد الجبار علي الموسوي
جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
safaa.ali@uokerbala.edu.iq

م.د هبة الله مصطفى السيد علي
جامعة وارث الانبياء/ كلية الادارة والاقتصاد
hibtallah.mustafaa@uowa.edu.iq

المستخلص:

الاقتصاد المحلي لمحافظة كربلاء يوجه الاثر المزدوج للريعين النفطي والسياحي اذ يتأثر الريع النفطي عن طريق انخفاض التمويل الحكومي للتنمية المحلية في المحافظة بسبب الازمة الاقتصادية وتراجع الايرادات الحكومية المحكومة بأسعار وعوائد النفط المتراجعة، وكذلك الريع السياحي الذي وبشكل مباشر أثرت به جائحة كورونا على النشاط السياحي العالمي والاقليمي والمحلي . إنَّ الاثر المزدوج للريعين النفطي والسياحي كان لهما التأثير الكبير على جمود الاقتصاد المحلي وتراجع التنمية الاقتصادية، وانهيار نشاط القطاع الخاص .وعلى وفق ما تقدم هدفت الدراسة الى قراءة تحليليه للقيود التي يخضع لها الاقتصاد المحلي لمحافظة كربلاء المقدسة بسبب خضوعه للريعين النفطي والسياحي والفرص المتمكنة لبناء استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال الاستفادة من التنويع الموارد الاقتصادية والقطاعات التي يتمتع بها الاقتصاد المحلي لمحافظة كربلاء المقدسة. وخلصت الدراسة بالعديد من الاستنتاجات والتوصيات ومن اهمها : ان من شأن التنويع الاقتصادي الأكبر أن يطلق العنان للنمو الذي يخلق فرص العمل ، ويزيد من المرونة في مواجهة تقلبات أسعار النفط ويحسن الآفاق للأجيال القادمة. فضلا عن أنه يوسع قاعدة الإيرادات الحكومية ويقلل الاعتماد على قطاع دون اخر مما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة في مواجهة صدمات أسعار النفط. واوصت الدراسة ينبغي إعطاء أهمية للاقتصاد المحلي ضمن أولويات الحكومة المحلية , وكذلك ضرورة الاخذ بالتخطيط للاقتصاد الأمثل على وفق رؤية مستقبلية ضمن معطيات واقعية .

الكلمات المفتاحيه : الاقتصاد الريعي النفطي والسياحي, التنويع الاقتصادي ,المقومات والحلول.

Abstract:

The local economy of Karbala Governorate directs the dual effect of the oil revenues and tourism , As the oil rents are affected by the decrease in government funding for local development in the governorate due to the economic crisis and the decline in government revenues governed by declining oil prices and revenues, As well as the tourism rent, which the Corona pandemic has directly affected global, regional and local tourism activity. The dual effect of the oil and tourism rents had a major impact on the stagnation of the local economy, the decline in economic development, and the collapse of private sector activity. The double effect of the oil and tourism rents had a great impact on the stagnation of the local economy, the decline in economic development, and the collapse of private sector activity. According to the above, the study aimed to read an analysis of the constraints that the local economy is subject to in the Karbala governorate due to its subordination to the oil and tourism rents and the possible opportunities to build a diversification strategy Economic by taking advantage of the diversification of economic resources and sectors that the local economy enjoys in Karbala Governorate. The study concluded with many conclusions and recommendations, the most important of which are: that greater economic diversification would unleash growth that creates job opportunities, increases flexibility in the face of oil price fluctuations and improves prospects for future generations. In addition, it broadens the government revenue base and reduces dependence on one sector without another, making the economy more resilient in the face of oil price shocks. The study recommended that importance be given to the local economy within the priorities of the local government, as well as the necessity of adopting optimal economic planning according to a future vision within realistic data.

Key Words: Rentier Oil And Tourism Economy, Economic Diversification, Problems And Solutions.

1- المقدمة:

نظرا للأوضاع الاقتصادية السيئة التي يمر بها اغلب دول العالم والعراق بشكل خاص وبسبب تدني العوائد النفطية وأثرها على تدني قدرات الدول النفطية من تسديد التزاماتها قصيرة وطويلة الاجل , ومما يستدعي ذلك الى ضرورة البحث عن انشطة وبرامج اخرى تساعد في التحسين من الاوضاع المالية , مقابل التخفيف من الاعتماد على العوائد النفطية ومغادرة السمة الريعية للاقتصاد العراقي (احادي الموارد) الى اقتصاد متعدد الموارد.

وفي ظل التحول الاقتصادي الكبير بعد عام 2003 والذي شهده الاقتصاد العراقي عموماً والاقتصاد المحلي لمحافظة كربلاء المقدسة خصوصا من القطاع العام والمركزية وتدخل الدولة إلى الحرية الاقتصادية واللامركزية وعدم تدخل الدولة وما صاحب ذلك من انفتاح هائل على العالم الخارجي. وعلى وفق ذلك هدفت هذه الدراسة الى ضرورة تسليط الضوء على تنويع النشاطات الإنتاجية لانها أولوية متنامية، بغية الخروج من اشكاليه الاقتصاد الريعي النفطي والسياحي. وعلى وفق ذلك فقد قسم البحث الى خمسة محاور ,عرض الاول لمقدمة الدراسة , في حين تناول الثاني لمنهجية الدراسة , في حين ركز المحور الثالث على الجانب النظري من الدراسة ,اما المحور الرابع فخصص للجانب التطبيقي من الدراسة , وتناول المحور الاخير لاهم الاستنتاجات والتوصيات.

2 - منهجية الدراسة:

2-1: مشكلة الدراسة: ان جدلية الاقتصاد الريعي لا تكمن في هذا الاقتصاد بحد ذاته، وإنما بالاستسلام اليه , وعدم إيجاد أشكال أخرى من المصادر المولّدة للدخل. اذ لا يُعتبر الريع مشكلة اقتصادية ، وإنمّا الفشل في تنمية أنشطة غير الريعية هو الفشل بحد ذاته . ولايمكن اعتبار الأزمة الاقتصادية الحالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط هي الأزمة الوحيدة التي ألمّت بالاقتصاد العراقي عموما والاقتصاد الكربلائي خصوصا ؛ فقد شهد العراق أزمات عديدة اختلفت في شدتها وآثارها .غير أن الثابت في هذه الأزمات هو مكانة الرّيع وتأثيره في وتيرة الأزمة وكيفية معالجتها. وعلى وفق ذلك تصدت الدراسة للإجابة عن التساؤلات الاتية:

1- ان الاقتصاد المحلي لمحافظة كربلاء يواجه مشكلة الاثر المزدوج للريعين النفطي والسياحي ؟

2- يؤثر الريع النفطي من خلال انخفاض التمويل الحكومي للتنمية المحلية في المحافظة بسبب الازمة الاقتصادية وتراجع الايرادات الحكوميه المحكومة بأسعار وعوائد النفط المتراجعة وكذلك الريع السياحي الذي وبشكل مباشر وبسبب تأثير جائحة كورونا على النشاط السياحي العالمي والاقليمي والمحلي؟

3- ان الاثر المزدوج للريعين النفطي والسياحي كان له تأثير كبير على جمود الاقتصاد المحلي وتراجع وتأثر التنمية الاقتصادية وانهيار نشاط القطاع الخاص وانعكس بشكل مباشر على المستوى المعيشي للموطنين وارتفاع مستويات الفقر داخل المحافظة ؟

2-2 اهداف الدراسة:

1- تهدف الدراسة لقراءة تحليله للقيود التي يخضع لها الاقتصاد المحلي لمحافظة كربلاء المقدسة بسبب خضوعه للريعين النفطي والسياحي والفرص الممكنة لبناء استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال الافادة من تنوع الموارد الاقتصادية والقطاعات التي يتمتع بها الاقتصاد المحلي لمحافظة كربلاء.

2- تسعى هذه الدراسة في معرفة تأثير الريع النفطي من خلال انخفاض التمويل الحكومي للتنمية المحلية في المحافظة بسبب الازمة الاقتصادية وتراجع الايرادات الحكومية المحكومة بأسعار وعوائد النفط المتراجعة وكذلك الريع السياحي الذي وبشكل مباشر وبسبب تأثير جائحة كورونا على النشاط السياحي العالمي والاقليمي والمحلي.

3- تهدف هذه الدراسة في معرفة الاثر المزدوج للريعين النفطي والسياحي كان له تأثير كبير على جمود الاقتصاد المحلي ومدى تراجع وتأثر التنمية الاقتصادية وانعكاسها بشكل مباشر على المستوى المعيشي للموطنين وارتفاع مستويات الفقر داخل المحافظة.

4- تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على إنّ تنويع النشاطات الإنتاجية والاقتصادية فهم أولوية متنامية، ليس فقط بالنسبة للدول المعروفة باقتراب نضوب احتياطاتها النفطية، ولكن بالنسبة لجميع الدول المنتجة للنفط.

2-3 اهميه الدراسة:

تتجسد اهميه الدراسة في الاتي :

1- القيمة المعنوية لمحافظة كربلاء بما تمتلكه من العتبات المقدسة والمعالم الدينية المختلفة التي لها المكانة في قلوب المسلمين وغير المسلمين، ولهذا الامتلاك أبعاداً ودلالات وقيم أخلاقية في النفوس البشرية، فضلاً عن إنّها تمثل عنصر جذب سياحي يفده الزوّار والسيّاح على مدار السنة، ومن هنا لا بدّ من توظيف تلك الأبعاد والدلالات وسبل تفعيلها .

2- تكتسب هذه الدراسة اهميتها في محاولة الوقوف على حل علمي وافي حول تحليل القيود التي يخضع لها الاقتصاد المحلي لمحافظة كربلاء المقدسة, وتسليط الضوء على الفرص الممكنة لبناء استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال الافادة من تنوع الموارد الاقتصادية والقطاعات التي يتمتع بها الاقتصاد المحلي لمحافظة كربلاء. فضلا عن توضيح استراتيجية التنويع الاقتصادي وبيان مزاياها والذي قد يخلق افاق جديدة لتعظيم المكاسب وتدنية المخاطر الى ادنى حد ممكن.

3- تكتسب اهمية الدراسة من اهمية وحداثة موضوعها وذلك لمناقشتها لموضوع غاية في الاهمية للمجتمع العراقي والكربلائي على وجه الخصوص بغية تصويبهم نحو آلية وضع الحلول المناسبة لتنويع القطاعات واعادة تنشيطها وتفعيها بغية مواجهة الازمات والحد من المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد بسبب انخفاض اسعار النفط.

4- تقدم هذه الدراسة دليل عمل ارشادي للجهات المعنية في الحكومة العراقية عموما ، وفي كربلاء خصوصاً ، لبناء اقتصاد قوي متعدد الموارد و في اسلوب علمي محكم ومبسط يساهم والى حد كبير في رفع مستوى الوعي الاستثماري مما يترك اثره المباشر والايجابي في الارتقاء بمستوى الاداء من جهة وفي كفاية الاقتصاد المحلي من جهة اخرى.

4-2 فرضية الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها ان تنويع الموارد الاقتصادية التي يمتلكها الاقتصاد المحلي لمحافظة كربلاء وتنوع القطاعات الاقتصادية المحلية يمثل الاساس لبناء قاعدة التنوع الاقتصادي والخروج من قيود الريع النفطي والسياحي.

5-2 مجتمع وعينة الدراسة:

تؤكد الدراسات العلمية الرصينة على ضرورة اجراء الدراسة مع اجراء التوصيف والتحديد الدقيق للمجتمع الاصلي تمهيدا لوضع معايير المعاينة والمتضمنة في اختيار عينة الدراسة الممثلة من هذا المجتمع. ومجتمع هذه الدراسة يشتمل في الاقتصاد العراقي , في حين اقتصرت عينة الدراسة على اختيار الاقتصاد المحلي لمحافظة كربلاء اذ تعد محافظة كربلاء المقدسة مثال لبيئة الأعمال الواعدة لما تمتلكه من مقومات النجاح التي من اهمها التنوع الفريد والكبير في الموارد الاقتصادية كالموقع الجغرافي الاستراتيجي في قلب البلد, مما يؤهلها لان تكون مركز تجاري اقليمي كما ان توفر مقومات الزراعة كالأرض الخصبة ومصادر المياه جعل منها مصدرا مهما للمحاصيل الحقلية والفواكه والخضر بالإضافة الى توفر المواد الاولية والخامات التي يمكن ان تكون الاساس لقيام الصناعات الانشائية والصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات المهمة لتطوير المحافظة والبلد ولا يخفى على احد الاهمية السياحية لكربلاء فامتلاكها القدسية الدينية بسبب وجود مراقد الائمة الاطهار فيها جعل منها مركزا سياحيا عالميا كما ان وجود الموارد البشرية الكفؤة عزز من امكانية استثمار هذه الموارد استثمارا امثلا.

تقع محافظة كربلاء في وسط العراق على بعد 105 كم إلى الجنوب الغربي من العاصمة بغداد على حافة الصحراء في غربي الفرات وعلى الجهة اليسرى لجدول الحسينية وتقع على خط طول 44 درجة و40 دقيقة تبلغ مساحة محافظة كربلاء (5560) كيلو متر مربع ، وتضم (7) وحدة إدارية (ناحية) تشكل (3) أقضية وموضح ذلك في الجدول (1). تحيط بها البساتين الكثيفة ويسقيها ماء الفرات, وثمة طريقان يؤديان الى المدينة المقدسة, طريق يربطها بالعاصمة بغداد مرورا بمدينة المسيب وطوله 97 كم وطريق اخر يربطها بالنجف الاشرف, اما بالنسبة لتوزيع المساحة بين التقسيمات الإدارية فيمكن بيانها حسب الجدول ادناه

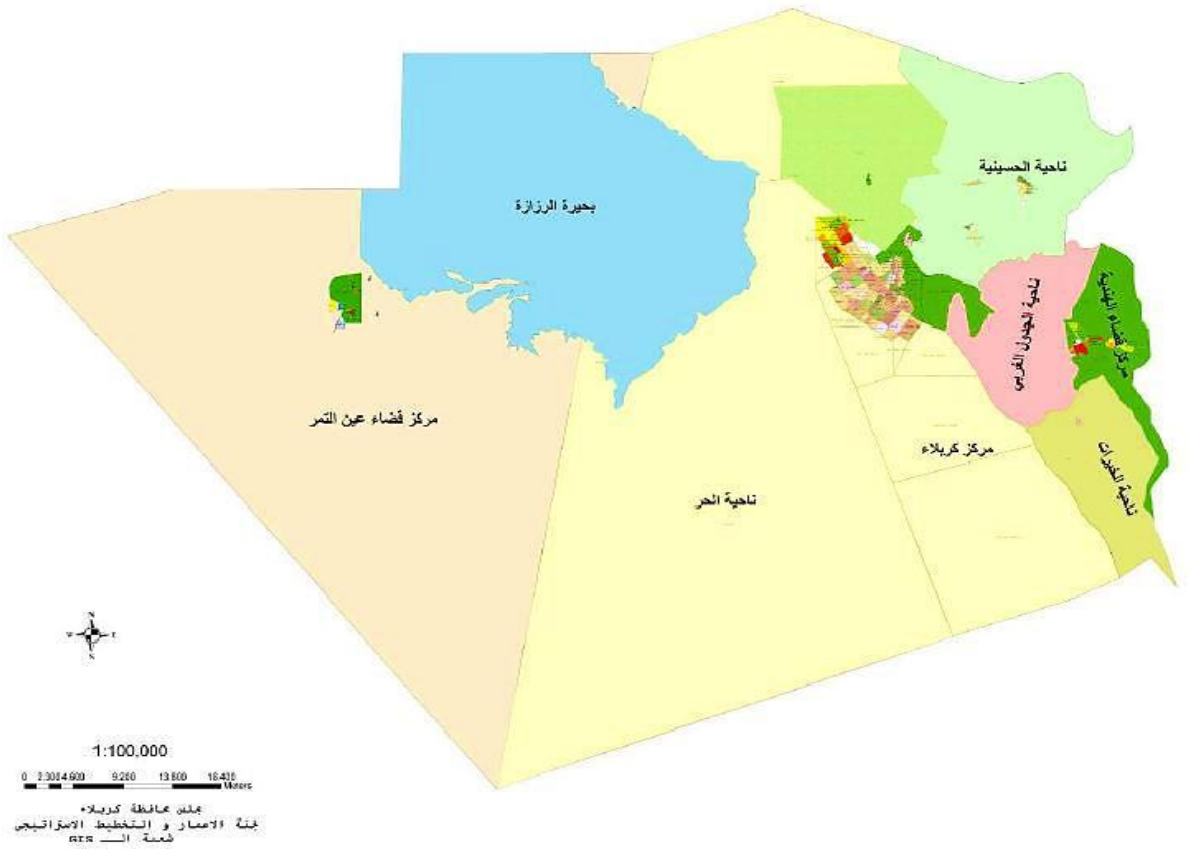

الشكل (1) الموقع الجغرافي لمحافظة كربلاء

المصدر: محافظة كربلاء, الحكومة المحلية ،استراتيجية تنمية محافظة كربلاء المقدسة 2010-2014.

الجدول (1) الوحدات الإدارية لمحافظة كربلاء ومساحتها لسنة 2009

المحافظة*	القضاء	الوحدة الادارية	المساحة(كم^2)
كربلاء	كربلاء	**مركز قضاء كربلاء**	2397
		ناحية الحسينية	334
		المجموع	2731
	عـــين التمر	**مركز قضاء عين التمر**	1956
		المجموع	1956
	الهندية	**مركز قضاء الهندية**	134
		ناحية الجدول الغربي	110
		ناحية الخيرات	103
		المجموع	347
	المجموع	مجموع مساحة المحافظة	5034

المصدر: وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء 2020 http://cosit.gov.iq/ar/1204-2018-7?jsn_setmobile=no

والجدول والشكل اعلاه يبين توزيع الوحدات الإدارية جغرافيا, اما بخصوص نسب العاطلين والعاملين فموضح ذلك في الجدول الاتي .

الجدول (2) معدل العاملين والعاطلين

معدل العاملين والعاطلين	2016	2017
معدل البطالة(%)	7.1	6.7
معدل النشاط الاقتصادي(%)	**40.8**	**39.6**

المصدر: وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء 2020 http://cosit.gov.iq/ar/1204-2018-7?jsn_setmobile=no

اما من حيث المحاصيل الزراعية فيعرض الجدول الاتي:

الجدول (3) المحاصيل الزراعية للحنطة والشعير والشلب

الـــــــــــــــزراعـــــة

السنة	المحصول	اجمالي المساحة المزروعة (دونم)	متوسطة غلة للدونم (كغم /دونم)	الانتاج (طن)
	الحنطة	**33391**	**674**	**22507**
2015	**الشعير**	**11268**	**322.5**	**3634**
	الشلب	**-**	**-**	**-**
	الحنطة	**33029**	**779.5**	**25747**
2016	**الشعير**	**6731**	**175.9**	**1184**
	الشلب	**-**	**-**	**-**
	الحنطة	**43344**	**728.3**	**31569**
2017	**الشعير**	**10166**	**240.9**	**2449**
	الشلب	**-**	**-**	**-**
	الحنطة	**37639**	**763.1**	**28723**
2018	**الشعير**	**4341**	**151.1**	**65**

المصدر: وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء 2020 http://cosit.gov.iq/ar/1204-2018-7?jsn_setmobile=no

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

وبالنسبة للتمور فيعرض الجدول الاتي

الجدول (4) اجمالي التمور المزروعة في كربلاء

التمور

السنة	الإنتاج (طن)
2015	**80919**
2016	**81209**
2017	**82423**
2018	**87004**

وتعتبر مدينة كربلاء إحدى اهم الحواضر الإسلامية وأشهرها في العراق والعالم الإسلامي, فقد ولدت المدينة الحالية مع استشهاد الإمام الحسين بن علي بن ابي طالب (ع) عام 61 هـ (680)م. وقد لعبت دوراً متميزاً في التاريخ الإسلامي, فكانت مركزاً للتمدن والازدهار الثقافي والديني والعمراني, وتتميز بموقع جغرافي وبيئي ممتاز اكسبها أهمية كبيرة منذ القدم .

وتضم كربلاء في دوحتها المقدسة، مرقد الإمام الحسين (ع) بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)، ومرقد أخيه أبي الفضل العباس (ع). كما وتحتوي كربلاء العديد من المراقد والمقامات المقدسة، والتي ندرجها في الجدول الآتي :

الجدول(5) المراقد والمقامات في مدينة كربلاء المقدسة

ت	المعلم الديني	بيانات	الموقع
.1	العتبة الحسينية المطهرة	ضريح سيد الشهداء الامام الحسين "ع".	مركز المدينة القديمة
.2	العتبة العباسية المطهرة	ضريح قمر بني هاشم أبي الفضل العباس "ع".	مركز المدينة القديمة
.3	مرقد حبيب بن مظاهر الاسدي"رض"	صحابي جليل استشهد مع الامام الحسين "ع" في واقعة عاشوراء سنة 61هـ.	العتبة الحسينية المطهرة
.4	مرقد الشهداء	يضم الشهداء الذين استشهدوا مع الامام الحسين "ع" سنة 61هـ.	العتبة الحسينية المطهرة
.5	مرقد السيد ابراهيم المجاب	أول علوي سكن كربلاء سنة 247هـ.	العتبة الحسينية المطهرة
.6	مقام تل الزينبية	التل الذي وقفت عليه عقيلة بني هاشم يوم عاشوراء سنة 61هـ، وهو يشرف على أرض المعركة.	الحائر الحسيني
.7	مقام المخيم الحسيني	مقام خيام الامام الحسين "ع" وأهله وأصحابه عند نزوله كربلاء سنة 61هـ.	منطقة المخيم
.8	مقام كف أبي الفضل العباس "ع" الايمن	قطع كف أبي فضل العباس "ع" في واقعة الطف سنة 61هـ.	الحائر العباسي
.9	مقام كف أبي الفضل العباس "ع" الايسر	قطع كف أبي فضل العباس "ع" في واقعة الطف سنة 61هـ.	الحائر العباسي
.10	مقام علي الاكبر	موضع سقوطه في معركة الطف سنة 61هـ.	شارع السدرة
.11	مقام الطفل الرضيع	موضع طلب الامام الحسين "ع" الماء إلى الطفل الرضيع.	شارع السدرة
.12	مقام وقفة الامام الحسين "ع" مع عمر بن سعد	موضع الحوار الذي جرى بين الامام الحسين "ع" مع قائد جيش بني أمية عمر بن سعد بن أبي وقاص يوم عاشوراء سنة 61هـ.	سوق باب السلالمة
.13	مقام الامام صاحب الزمان "ع"	مقام الإمام المنتظر "ع".	باب السلالمة
.14	مقام الامام جعفر الصادق "ع"	مقام وضوء الامام جعفر الصادق "ع" عند نزوله كربلاء لزيارة جده الامام الحسين "ع".	منطقة الهيابي
.15	مرقد الحر الرياحي	أحد شهداء الطف.	منطقة الحر
.16	مرقد عون بن عبد الله	سيد جليل كان يقيم في الحائر الحسيني.	منطقة عون
.17	مرقد ابن الحمزة	من العلماء	منطقة ابن الحمزة
.18	مرقد ابن فهد الحلي	من العلماء	شارع ابن فهد الحلي
.19	مقام موسى بن جعفر "ع"	مقام الامام الكاظم "ع".	زقاق السادة
.20	مقام شير فضة	مقام السيدة خادمة فاطمة الزهراء "ع".	زقاق شير فضة
.21	مقام أم البنين	مقام أم الابناء الاربعة الذين استشهدوا مع أخيهم الامام الحسين "ع".	العتبة العباسية المطهرة

.22	مقام الاخرس بن الكاظم	من ذرية ابراهيم المجاب.	منطقة الأبّيتر
.23	مرقد محمد العابد	والد السيد ابراهيم المجاب.	قضاء الهندية
.24	مقام الحسن "ع"	يعتقد ان الامام الحسن "ع" صلى في هذه البقعة.	قضاء الهندية
.25	مقام الامام زين العابدين "ع"	مقام الامام السجاد "ع" حين مرّ مع السبايا.	عين التمر
.26	مرقد أحمد بن هاشم	سيد هاشمي جليل	عين التمر
.27	مرقد محمد بن هاشم	أخو أحمد بن هاشم	عين التمر

وتمتاز مدينة كربلاء بمناسباتها الدينية على مدار السنة, وهذا يعطيها أهمية كبيرة في أن تكون عاصمة السياحة الدينية الإسلامية، ومن تلك المناسبات ما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول (6) مناسبات كربلاء الدينية

ت	المناسبة المخصوصة	التأريخ الهجري
.1	مصيبة الامام الحسين "ع".	1 - 10 محرم
.2	عاشوراء	10 محرم
.3	ثالث الامام الحسين "ع".	13 محرم
.4	سابع الامام الحسين "ع".	17 محرم
.5	وفاة الامام السجاد "ع".	25 محرم
.6	وفاة رقية بنت الامام الحسين "ع".	5 صفر
.7	أربعينية الامام الحسين "ع" ورجوع السبايا من الشام.	20 صفر
.8	زيارة الامام الحسين "ع" في الاول من رجب.	1 رجب
.9	زيارة الامام الحسين "ع" في النصف من رجب.	15 رجب
.10	ولادة الامام الحسين "ع".	3 شعبان
.11	ولادة العباس بن أبي طالب "ع".	4 شعبان
.12	ولادة الامام السجاد "ع".	5 شعبان
.13	ولادة علي الأكبر "ع".	11 شعبان
.14	ولادة الامام المنتظر "ع".	15 شعبان
.15	شهر رمضان	1- 30 رمضان
.16	عيد الفطر المبارك	1-3 شوال
.17	زيارة الامام الحسين "ع" يوم عرفة.	9 ذي الحجة
.18	عيد الأضحى المبارك.	10 -13 ذي الحجة
.19	ليلة الجمعة	على مدار السنة

5-2 الاساليب المستخدمة في الدراسة: في الجانب النظري تم الاعتماد على المصادر العربية والأجنبية , اما في الجانب العملي فقد تم استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي لعينة الدراسة من خلال دراسة واقع محافظة كربلاء ومحاولة معالجة المشاكل الموجودة والخروج بالحلول التي من الممكن ان تضع علامة فارقة على الاقتصاد المحلي للمحافظة.

3- الجانب النظري:

3-1: اشكاليه الاقتصاد الريعي النفطي واثره على الاقتصاد المحلي الكربلائي

3- 1 - 1 الاقتصاد الريعي:

يتفق الفقهاء المسلمون على شرعية الحصول على الريع في بعض الحالات ويختلف في حالات اخرى .فالحالات التي اتفقوا عليها هي حصول مالك الارض على الريع فيما اذا استغل ارضه هو بزراعتها بعمله وراس ماله .الا انهم اختلفوا على تلك الحالات التي يؤجر فيها صاحب(مالك)الارض ارضه لقاء ريع محدد القيمة يدفع له مما سوف تدره الارض على مستأجرها(Qasem,2010:21) . وتطرق علماء اخرون الى مفهوم الريع وجاء تعريفهم بمعنى انه الثمن الذي يحصل عليه مالك الارض مقابل مساهمته في ارضه بالعملية الانتاجية، ويكون هذا الريع بشكل ايجار نقدي او عيني ومحددا و بنسبة معينة من الانتاج او الربح(الكواز & حسين, 2018 :61).وعرف الريع بالمعنى الاقتصادي التقليدي على انه دخل مالك الأرض, أو أجرة استخدام الأرض من قبل غير مالكها(الجبوري,2012:16). وفي القرن الثامن عشر وصف آدم سميث الريع على أنّه الدخل الذي يحصل عليه الشخص حصداً دون أن يزرع ؛ بمعنى أي دخل غير ناجم عن جهد أو عمل أو تضحية أو مشقّة. وذلك، على النقيض، مثلاً، من الأجر الذي يحصل عليه العامل مقابل جهده وتعبه أو من الفائدة التي يحصل عليها صاحب المال مقابل الامتناع عن الاستهلاك أو تأجيله أو من الربح الذي يحصل عليه رب العمل مقابل تحمّل مخاطر المشروع أو رأس

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

المال(السعدي,2009:4) . ويعني اقتصاد الريع اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلا ، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخو اً إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعاً استهلاكياً يسيطر فيه قطاع الاستيراد, وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية و الزراعة اهمية .وربما يلاحظ في اقتصاديات البلدان العربية عموما نموذجا لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيرا د كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرص اً للعمل (ابراهيم ,2017:598) . اذ تتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على % 50 من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من % 50 من الإنفاق الحكومي الجاري) الميزانية السنوية الاعتيادية(، وان قيمة الصادرات النفطية)العملات الأجنبية(تسهم بأكثر من % 50 من مجموع الصاد ا رت. (ياسر,3013: 4). وتصنف الدول على أساس نسبة الريع في اقتصاداتها الى ثلاث فئات : دول ذات اقتصاد ريعي بنسبة اكثر من(90%) ودول %) (50ودول اقل من) (40%ويقع العراق بالمستوى الاول ، اذ يعتمد اقتصاده عمى النفط اعتماداً كمياً في توفير مستلزمات ما تحتاجه الدولة ، ويشير هذا الأمر الى خطورة الوضع ليس بالنسبة للعراق فحسب ، بل لجميع الدول التي أضحت معتمدة في اعداد خططها وبرامجها على النفط في ظل التراجع الحاد في أسعار النفط نتيجةً لأسباب سياسية واقتصادية من جهة ، ولعدم الاستفادة من الوفرة المالية التي تحققت من الارتفاع المفرط في اسعار النفط لسنوات خلت لبناء قاعدة قوية تسهم إسهاما فعالاً في رفد الناتج المحلي الإجمالي بمصادر مالية وتجعله بعيداً عن مخاطر الانخفاض من جهة اخرى (عبدال و الشيباني ,2016:270).

3-1- 2 انواع الاقتصاد الريعي

ثمة تعريف اوسع للريع الا وهو الدخل الذي تؤمنه منحة اوهبه من الطبيعة ، فيقسم الى ريع طبيعي ويتمثل بالموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط . او قد يؤمن موقع معين مداخيل ريعية خارجية لبلد ما ، ويحصل ذلك في حالة كونه ممرا تجارياً دولياً كـ (قناة السويس) ، او حين تكون ممرً لأنابيب البترول او قد تكون منطقة سياحية وهو الريع الاستراتيجي ويتحقق ذلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها او تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية او قد تكون كمنتج سياحي. ، فضلاً عف ذلك يمكن ان يكوف ممثلاً بالمساعدات والهبات الدولية فهو الريع التحويلي ويشمل هذا الريع مما تتلقها الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين ، فضلا عن أشكال الدعم الاخرى (الشمري ,2010:32) .

و تتعدد انواع الريع التي تحصل عليها الدول وذلك حسب مصادره الخارجية والداخلية فلا توجد دولة في العالم لا تحصل على الريع ولكن مقداره ونوعه يختلف من دولة الى اخرى باختلاف مسبباته ويمكن اجمال انواع الريع حسب مصادره الى الاتي:

آ – الأنواع الخارجية :

1 – ريع النفط والغاز :

يعتبر الدخل الناجم عن بيع النفط والغاز دخلاً ريعياً بامتياز. ويوجد فارق كبير بين كلفة الاستخراج وسعر البيع. وذلك الفارق لا يعكس مجهوداً خاصّاً من قبل الدول أو الشركات التي تستخرجهم. و يُبرّر ذلك الفارق لتلك الثروة الناضبة ، عاجلاً أم آجلاً، وبالتالي ينبغي دفع بدل لعدم إمكانية تجديد مصدرها. إلاّ أنّه، ومهما كان السبب في نشوء ذلك الفارق فإنّ هذا الأخير يتضمّن ريعاً اقتصادياً بامتياز(الجبوري,2012:21).

2 – ريع المعادن :

يُعتبر الدخل الناجم عن بيع المعادن دخلاً ريعياً، وإن كان حجمه أقلّ، نسبياً، من حجم الريع النفطي أو الغازي. ويتمثّل الفارق بين الريع النفطي والغازي وبين ريع المعادن، في أنّ الطبيعة الاستخراجية للنفط والغاز أكثر أهمية من مثيلتها بالنسبة للمعادن(Qasem,2010:29) .

3 – ريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجية:

يُعتبر الدخل الناجم عن بعض الممّرات أو الأقنية البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول، وكذلك ريع الترانزيت البرّي والحديدي، دخلاً ريعياً، بوصف تلك الممرات والخطوط حتمية العبور ولا بديل عنها بالنسبة إلى الدول المستفيدة من خدماتها (**Kaya** etal,2019:7) .

4 – ريع السياحة:

يُعتبر الدخل العائد للدولة من الخدمات السياحية نتيجة سيادة الدولة على تراثها الثقافي وبيئتها الطبيعية بما يمكن الدولة من الحصول على دخلٍ مرتفع، دخلاً ريعياً. هنا، يُعتبر حق السيادة للدولة مفهوماً أساسياً لفهم كيفية تشكل الريع(ابراهيم ,2017:598) .وتتمتع العديد من الدول بمواقع اثرية هامة ونادرة نتيجة قيام الحضارات بها كحضارات وادي الرافدين في

العراق وحضارة وادي النيل في مصر والحضارة الصينية وغيرها , فضلا عن تمركز الاماكن الدينية المقدسة , والتي سيتم توضيحها بالفقرة الثانية من الدراسة. اضافة الى امتلاك بعض الدول لبيئات طبيعية متميزة(كوقوعها على البحر او مناظر خلابه واجواء معتدلة)، كل ذلك مكن الدول من الحصول على دخل ريعي مرتفع نتيجة لسيادة الدولة الداخلية والخارجية على تراثها الثقافي وموقعها الطبيعي، والذي مكنها من الحصول موقعها الاحتكاري للمدخول (الكواز وحسين ,2018: 62)

5 – ريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج:

تشكّل تلك التحويلات بالنسبة إلى بعض الدول أحد أهم التدفقات المالية الخارجية. والدول المستقبلة لتلك التحويلات لا تبذل أيّ مجهود لجني ذلك الدخل(ابراهيم , 2017:598) .

6 – ريع المساعدات الخارجية:

يتلقّى عدد من الدول مساعدات منتظمة من دولٍ أخرى ومن بعض المؤسّسات الدولية حيث تشكّل جزءاً مهماً من موازنات الدول المستفيدة. ولذلك تعتبر تلك المساعدات نوعاً من الريع الاقتصادي نتيجة غياب المجهود من الدول المستفيدة. وقد تعتبر تلك المساعدات مكافأة سياسية لمواقف سياسية معيّنة أو للموقع الاستراتيجي لتلك الدول(الجبوري,2012:23).

ب – الأنواع الداخلية :

1 – ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة :

يشكّل التدخل الاقتصادي للدولة عنصراً أساسياً بل وحاسماً في الدورة الاقتصادية في أغلبية الدول النامية؛ سواءٌ أكان بشكلٍ مباشر عبر الملكية الحكومية أم بشكلٍ غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي المحدّد الحاسم لبنية النشاط الاقتصادي. وينجم الريع في تلك الحالة من خلال سوء استخدام المال العام (يونس , 2010:34) . والسيادة يمكن نقلها إلى الفعاليات الاقتصادية الخاصّة عبر التأجير أو الاستثمار أو المشاركة وغيرها. وينجم الريع في تلك الحالات من خلال الأرباح التي تجنيها تلك الفعاليات دون جهود كبيرة أو تكاليف استثمارية باهظة (Qasem,2010:29) .

2 – المضاربات المالية:

يظهر الريع في الاقتصاديات المعاصرة، أكثر ما يمكن، في ظاهرة المضاربات، خاصة المضاربات المالية. ويكمن السبب الأساسي لذلك في أنّ عقلية المضاربة تسعى إلى تحقيق الربح السريع. وهذا الأخير ، ودون مجهود، يُعتبر المحرّك الأساسي للمضاربة. وتعتبر أكثرية المضاربين من ذوي الدخل المحدود الذين أغرتهم إمكانية الربح السريع والمجزي دون بذل أيّ مجهود عقلي أو جسدي(Gray,2011:1) .

3 – ريع الخدمات :

تُصنّف القطاعات الاقتصادية، تاريخياً، وحسب أهميتها إلى القطاع الأول: الزراعة، والقطاع الثاني: الصناعة، والقطاع الثالث: الخدمات، والذي يتمثّل دوره أو وظيفته في الأصل، في خدمة القطاعيْن السابقيْن الإنتاجييْن (ابراهيم , 2017:597) .

3-1-3 خصائص الاقتصادات الريعية

ترتب الاعتماد على الريوع الخارجية مجموعة من السمات والتي تكون لدى اخذها مجتمعة صفات تنفرد بها الدول ذات الصفات الريعية، وان هذه الصفات واضحة وبشكل خاص في اقتصادات الدول الاستخراجية وبالأخص في اغلب الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، ويمكن تلخيص الخصائص كالاتي (كواز ,وحسين,2018 : 65-66) :

1 .الاعتماد على مورد طبيعي رئيسي واحد

2- ارتفاع الميل الحدي للاستيراد

3- زيادة درجة التخصص في التصدير ,كالنفط مثلا من اجمالي الصادرات التي تصل احيانا الى اكثر من 80% .

4- ضعف الايراد الضريبي قياسا الى الايراد الريعي

5- ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي بدون الحاجة الى فرض الضرائب .

6- ضعف هيكل الانتاج المحلي خارج القطاع الريعي.

7- الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر اساسي للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه .

ان العلاقة بين ريع النفط و الدولة المصدرة له هي علاقة في غاية التعقيد، وتزداد تعقيدا :إذا اخذنا النفط كأساس وبأبعاده وتأثيره الخارجي والداخلي على شتى المستويات والقدرات .فالنفط زاد الوضع تعقيدا خاصة بعد استخراجه بصورة تجارية واتخاذه مكانة السلعة الحيوية، مما ادى إلى ازدهار الوضع الاقتصادي وانتعاش ضخم وتحول القبائل من احتلال ما على الارض إلى امتلاك ما تحتها، وهنا رافق هذا التغيير الاقتصادي تغييرا في السلطة من حيث الشكل فيما زادت مركزيتها من حيث المضمون(المهنا ,2017,15) .ولأن النفط هو مورد قابل للنضوب ، يجب تطوير قطاعات جديدة حتى تتمكن من تولي زمام الأمور مع تضاؤل صناعة النفط والغاز. في حين أن بعض البلدان لديها احتياطيات وفيرة ، يمكن أن تستنفد الموارد الهيدروكربونية في عدد من البلدان العربية في المستقبل المنظور (الشمري ,2008,7).

ومع ذلك ، حتى الأنشطة غير النفطية في العديد من البلدان العربية المصدرة للنفط تعتمد إلى حد ما على التمويل من عائدات النفط. وبالتالي فإن التحدي يكمن في تنمية القطاعات غير النفطية المكتفية ذاتيًا والتي ستوفر مصدرًا مستدامًا للنمو والتوظيف حتى عند استنفاد الموارد النفطية علاوة على ذلك ، حتى البلدان التي لديها احتياطيات مؤكدة كبيرة تحتاج إلى ادخار حصة أكبر من دخلها النفطي الحالي لتعزيز المساواة بين الأجيال (Gray2011, 3). و يؤدي الاعتماد المفرط على النفط إلى تفاقم تقلبات الاقتصاد الكلي. عندما تنخفض أسعار النفط ، كما هو الحال حاليًا ، غالبًا ما يتطلب الانخفاض المرتبط في الإيرادات المالية تخفيضات في الإنفاق العام ، مما يضعف النمو في القطاع غير النفطي ويجهد استدامة التوظيف العام(Kaya et al ,2019;14).

2-3 التنويع الاقتصادي:

ويعرف التنويع الاقتصادي على انه عملية تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية(زراعية كانت أم استخراجية (الجبوري , 2017:8) .فالتنويع الاقتصادي هو عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل من تحقيق تراكم في القدرات الذاتية القادرة على توليد الموارد المتجددة وبلوغهُ لمرحلة السيطرة للإنتاج المحلي على السوق الداخلية، وفي مراحل متتالية لتنويع الصادرات (**Anais** ,2015,13). ويعرف أيضا على أنه الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسة في الدولة، التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون إن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد (يونس , 2010:3 7) . ويعرف أيضا على أنه توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً .كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصاً إذا كان ريعياً. (امال,2017:3).اذ تظهر أهمية التنويع الاقتصادي من خلال تجنب وتلافي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة الاعتماد على المورد ، فالتنويع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو يحصِّن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغيُر الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص(Tsai,2016 ,120).

ان من شأن التنويع الاقتصادي أن يطلق العنان للنمو الذي يخلق فرص العمل ، ويزيد من المرونة في مواجهة تقلبات أسعار النفط ويحسن الآفاق للأجيال القادمة. كما أنه يوسع قاعدة الإيرادات الحكومية وبالتالي يقلل الاعتماد على النفط ويجعل الاقتصاد أكثر مرونة في مواجهة صدمات أسعار النفط (Sumbye,2016,18) .

يعتبر الاستقرار (الاقتصادي الكلي) والأطر التنظيمية والمؤسسية الداعمة من المتطلبات الأساسية للتنويع الاقتصادي, وذلك لإن عزل الاقتصاد عن تأثير تقلب أسعار النفط أمر ضروري لإرساء أساس سليم للتنويع الاقتصادي. فهي تتطلب سياسة وإطار عمل ماليين سليمين ، وإدارة فعالة للسيولة وسياسة نقدية حكيمة وسياسات داعمة للقطاع المالي وسعر صرف ذو قيمة عادلة (Tsai,2016 ,122) . وهناك حاجة أيضًا إلى أطر تنظيمية ومؤسسية قوية لإطلاق إمكانات القطاع الخاص. إن تحسين بيئة الأعمال ، بما في ذلك تبسيط الإجراءات ، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية والشفافية ، وتقليل الحواجز التنظيمية أمام المنافسة ، هي أمور ضرورية لنمو القطاع الخاص. إصلاحات سوق العمل وتحسين فرص الحصول على التمويل ضرورية أيضا (**Anais** ,2015,21:) .وإن السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز ظهور قطاعات ديناميكية جديدة قابلة للتداول يمكن أن تسرع من التنويع الاقتصادي. يتطلب التنويع الاقتصادي الابتكار في العمليات (لتعزيز الإنتاجية) ، والمنتجات (للحفاظ على النمو في قطاعات جديدة) ، و المنظمات (لإنتاج أكثر كفاءة). يمكن أن تتضمن الاستراتيجيات السعي إلى تعزيز التنويع الأفقي والرأسي ، وتنويع التصنيع بعيدًا عن إنتاج النفط ، وزيادة الاندماج في سلسلة القيمة العالمية ، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع غير النفطي(الخاطر ,2018:27). .

3-2-2مؤشرات التنويع الاقتصادي

توجد العديد من المؤشرات الدالة علي التنويع الاقتصادي الا ان من اهمها هي الاتي (**بن يوب ,2020,** 9):

1- معدل و درجة التغير الهيكلي لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي
2- إيرادات النفط و الغاز كنسبة من إيرادات الحكومة.
3- نسبة الصادرات غير النفطية لمجموع الصادرات
4- نسبة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

3-2-4: ابعاد التنويع الاقتصادي

ان للتنويع الاقتصادي ابعادا داخليه (محليه) وابعاد خارجيه وكالاتي (Sumbye,2016: 18) :

1- البعد المحلي : هو شرط الذي يوفر الظروف المناسبة في الاقتصاد المحلي لتسهيل عملية التنويع والذي يشمل في هذه الحالة زيادة عدد القطاعات التي يتم فيها توليد الدخل .
2- البعد الخارجي: وهي التجارة الدولية . ويتطلب النجاح في هذا البعد ان يكون الاقتصاد تنافسياً عالمياً نظراً لحقيقة ان جميع دول العالم تقاتل من اجل نفس السوق .

ولتحقيق عملية تنويع ناجحة، لا بد من إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلّي، وبخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلّي المرتكز على الربط بالدولار، وهو مجموعة السياسات الاقتصادية الكلّية الرئيسة الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلّي، وهي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ومراجعة نظام الربط الجامد لعملات دول المجلس بالدولار الأميركي من منظور المكسب مقابل التكلفة (يونس , 2010:39) .فعند ربط العملة، يتمّ استبعاد سياستين من هذا الإطار، هما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ولا يمكن استخدامهما أدواتٍ لإدارة الاقتصاد الكلّي وتعزيز الاستقرار فيه .(2015,22: ***Anais***). فسعر الصرف يثبت عند قيمة معيّنة وتسخّر السياسة النقدية لتحقيق ذلك الهدف ولا يمكن استخدام أيّ منهما لأي غرض آخر. بهذه الطريقة يصبح عندنا إطار إدارة اقتصاد كلّي بسياسة واحدة فقط هي السياسة المالية .وفي سائر دول مجلس التعاون يستخدم نوع واحد فقط من هذه السياسة هو سياسة الإنفاق الحكومي ولا تستخدم السياسة الضريبية .وفي هذه الحالة يصبح عندنا إطار إدارة اقتصاد كلّي بشقّ سياسة الإنفاق الحكومي فقط .في حين أن المطلوب هو تصميم مزيج مرن(Appropriate policy - mix) من هذه السياسات الاقتصادية الكلّية الثلاث، المالية، والنقدية، وسعر الصرف؛ لإدارة الدورة الاقتصادية بكفاءة، حتى يتمّ التفاعل مع كلّ دورة بحسب أوضاعها بالزيادة أو النقصان في كلّ سياسة، بناءً على المعطيات والمتغيرات الاقتصادية على أرض الواقع(الخاطر ,2018:28).

1-3-3 واقع القطاع السياحي في محافظة كربلاء المقدسة:

تمتلك محافظة كربلاء العديد من المقومات السياحية ,التي من الممكن ان تجعل القطاع السياحي يحتل مركز الصدارة في مجال النشاط الاقتصادي على مستوى المحافظة, وتستند هذه المقومات على القدسية الدينية للمدينة لدى عموم المسلمين في العالم الاسلامي ,اضافة الى المواقع الأثرية وما وهبته الطبيعة خاصة شواطئ بحيرة الرزازة ويمكن ان نوضح الموارد السياحية الرئيسة على مستوى المحافظة على الشكل الاتي:

أولا: السياحة الدينية:

لقد اكتسبت محافظة كربلاء مكانة مميزة في مجال السياحة الدينية جراء واقعة الطف التي أدت الى استشهاد الامام الحسين (ع) وأخيه العباس (ع)ومن كان معهم من ال البيت وصحبهم الكرام اذ كانت هذه الواقعة اكبر فاجعة في تاريخ الاسلام مما انعكس اثرها على نفوس مسلمي العالم وجعلتهم يتوافدون لزيارة الامام الحسين والشهداء الابرار . ويمكن لنا سرد المراقد والمعالم الدينية على الوجه التالي (الموسوي & شمطو:2012, 12) :

1. مرقد الامام الحسين(ع)(الروضة الحسينية): يبلغ طول الصحن 95 م وعرضه 92 م وفي وسط الصحن ضريح الامام عليه السلام,اضافة الى ضريح حبيب ابن مظاهر وابراهيم المجاب والصحابة الذين استشهدوا معهم عليهم السلام في واقعة الطف.
2. مرقد الامام العباس (ع)(الروضة العباسية):تبعد حوالي (350 م)عن الروضة الحسينية وهي لا تختلف عنها من حيث التخطيط والإبداع في العمارة والفن الاسلامي وطولها 86,5 م وعرضها 73 م وفي الوسط ضريح الامام العباس (ع) .وفي هاتين الروضتين أواوين مؤدية الى غرف لطلبة العلوم الدينية والمكاتب ,والمسافة بين الروضتين مفتوحة لتسهيل حركة الزوار بين الروضتين وقد تم زراعتها بالأشجار والازهار والنخيل .
3. المخيم: هو المكان الذي اقام فيه الحسين (ع) عند نزوله مدينة كربلاء سنة 61 هـ, شيد سنة 1270 م ويمكن ان يكون هذا المخيم مرفقا سياحيا دينيا اذا ما اتخذت الدوائر السياحية إجراءات تطوير هذا الموقع وتهيئة عوامل الجذب السياحي فيه كالخدمات مثلاً.
4. مرقد الحر بن يزيد الرياحي:يقع ضريح الحر على بعد 9 كم وهو واحد من المقاتلين الذين استشهدوا مع الامام الحسين(ع) في واقعة الطف والمرقد عبارة عن بناء ضخم يتقدمه رواق عريض ويعلو الضريح قبة عالية كُسيت من الداخل والخارج بالبلاط المزجج (القاشاني) الملون. وقد هدم مؤخراً بصدد إعادة بنائه من جديد
5. مرقد عون بن عبد الله : يقع الى الشمال الشرقي من مدينة كربلاء بنحو 12 كم على طريق بغداد - كربلاء الجديد
6. مرقد احمد بن فهد الحلي:هو الشيخ العالم الفاضل جمال الدين ابو العباس احمد ابن شمس الدين بن فهد الحلي الاسدي .
7. مرقد احمد بن هاشم : يقع هذا المرقد في بادية كربلاء الى الشمال الغربي من مدينة عين التمر (شثاثا) بحوالي 25 كم وبالقرب من ناحية الرحالية, والى الغرب من كربلاء.
8. مقام تل الزينبية : يقع في الجهة الغربية من الروضة الحسينية,بالقرب من الزينبية على المرتفع المعروف (بتل الزينبية).

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

9. قطارة الامام علي (ع) : هي عبارة عن ينبوع الماء الذي يسمى بقطارة الامام علي (ع) يقع في وسط الصحراء على بعد 28 كم غرب المدينة بالقرب من بحيرة الرزازة وتقع القطارة في شق صخري عميق ينزل اليه بأكثر من سبعين درجة, ولا يزال الماء يتدفق داخل حوض القطارة ويشرب منه الزائرون ويتبرك به الناس

ثانياً: :دور السياحة في دعم الاقتصاد المحلي في كربلاء

لما كانت السياحة ذات خصوصية معقدة التركيب، إذ تتداخل مع غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى ذوات الخصوصيات المختلفة ومؤثرة في التنمية الاقتصادية (Pearce, 2000: 224) و تشهد كربلاء تطوراً ملحوظاً في القطاع التعليمي والصحي، والذي جعل الأنظار تصبو إليها نتيجة تمتعها بالأمن والاستقرار. فضلا عن وجود العديد من المناطق السياحية والأثرية في المنطقة ونذكر منها: عيون المياه الطبيعية في عين التمر. , قصر مقاتل[1]. , حصن الاخيضر ., خان العطيشي ., خان النخيلة, خان العطشان[2] , بحيرة الرزازة :

و تمتع مدينة كربلاء بمعالم دينية مقدسة لدى المسلمين، مع توافر الإمكانيات السياحية الكبيرة، وإنّ سياحتها الدينية تمتلك أبعاداً دينية واقتصادية واجتماعية وثقافية، يمكن تفعيل دورها من خلال عملية التخطيط للسياحة الدينية وتنميتها، فسياحة كربلاء الدينية فاعلة ونشيطة في كل مواسم السنة. ولما تشهده كربلاء من توافد مليوني لمدينة كربلاء.

أنجزت الأمانتان العامتان في العتبتين الحسينية والعباسية المقدستين، العديد من المشاريع التي تصبّ خدمتها في نهضة الواقع السياحي لمدينة كربلاء، ومنها: مشروع سفير الحسين الصحي، مشروع نقل الزائرين , مشاريع مدن الزائرين، مشاريع المرافق الصحية، فضلاً عن افتتاح متحف في كل من العتبتين المطهرتين والعيد من الإنجازات التي يشهد لها التاريخ وعلى كافة الاصعدة . وتنتشر في رقعة كربلاء المئات من الحسينيات التي أعدّت لإيواء الزائرين في الزيارات المليونية، فضلاً عن مدن المتكاملة للزائرين التي أعدتها العتبات ووزعتها على مداخل مدينة كربلاء(الموسوي& شمطو,2012: 32).

وتمتلك كربلاء أيضاً، مقومات سياحية طبيعية وبشرية، تسهم في زيادة نشاط السياحة الدينية، فهي تمتلك السياحة الثقافية التاريخية من خلال وجود العديد من الآثار التاريخية. كما وتمتلك المدينة مقومات السياحة الترفيهية والعلاجية بوجود بحيرة الرزازة والعيون الكبيرة في واحة عين التمر. وتنتشر في كربلاء العديد من الأسواق التي تتميز بانتشار السلع الدينية فيها، ولا سيما التي تحمل طابع العمل اليدوي. وتلعب السياحة دور القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية. فالسياحة عموماً لها آثار مهمة في الاقتصاد الوطني والمحلي، والسياحة الدينية نمط سياحي ذات موقع متميز ومكانة بارزة في النشاط السياحي، ولها آثار مباشرة وغير مباشرة، وهي كما يأتي :

- دور السياحة في الناتج القومي والدخل القومي : لا يمكن فصل القطاع السياحي عن الاقتصاد القومي، فهو قطاع كأيّ قطاع آخر. ولكل قطاع اقتصادي دور في الدخل القومي بحسب حجم وأهمية القطاع. وإنّ القطاع السياحي يبعث سلسلة في الاقتصاد القومي والتي يتمخض عنها تحقيق المزيد من الانتاج والاستخدام، ويتحقق عنها بالتالي المزيد من الدخول، بما يعرف بأثر المضاعف السياحي(الحوري واخرون,2000, 105).
- دور السياحة في التجارة الخارجية ميزان المدفوعات : إنّ دخول السيّاح الأجانب إلى داخل البلد يصاحبه دخول للعملات الأجنبية. وأما خروج السيّاح من أهل البلد إلى الخارج يصاحبه خروج العملة الأجنبية. وإنّ دخول العملة الأجنبية يمثل الموجب في ميزان المدفوعات، وأما خروج العملة الأجنبية فيمثل السلب في ميزان المدفوعات(الصفار ,2009: 12).
- دور السياحة في خلق فرص عمل ومعالجة البطالة : إن القطاع السياحي – كما القطاعات الإقتصادية الأخرى – يخلق فرص عمل بإستمرار استدامته، ولكن للقطاع السياحي خصوصية في خلق فرص العمل، تأتي من كونه قطاعاً خدمياً يرتكز على العنصر البشري في تقديم الخدمة. كما إنّ المنتوج السياحي، منتوجاً معقداً ومركباً بسبب تعدد وجهات الإنتاج فيه، بسبب إنّ القطاع السياحي يتشابك مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويعني ذلك إن هذا القطاع لا يخلق فرص عمل تنحصر في حدوده، وإنما يمتد إلى حدود القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزوكة,1998, 10).
- دور السياحة في إعادة التوازن والتنمية والدخل بين الأقاليم : هنالك فوارق في الدخول والمستوى المعاشي بين سكان المدن وسكان الأقاليم الريفية ، فنجد أنّ الدخل والمستوى المعاشي لسكان الأقاليم الريفية منخفضاً قياساً مع سكان المدن. وتمتاز المناطق السياحية الدينية بتوافر الخدمات العامة التي يتطلب وجودها خدمة للسيّاح. وإنّ المشاريع التنموية مثل خدمات الماء والكهرباء والنقل والمواصلات والمراكز الصحية والأسواق وغيرها، لا تقتصر في منطقة الجذب السياحي وإنما تمتدّ إلى تنمية الأقاليم الريفية لما تمتلكه من طبيعة خلابة جاذبة للسياح لقضاء أوقات الترفيه والتمتع بهواء الريف

[1] جاء في معجم البلدان لياقوت الحموي (ان قصر مقاتل من الاماكن الواقعة بالقرب من عين التمر ويعود نسبه الى امرؤ القيس,وبعض المصادر التاريخية يذكر إن حصن الاخيضر أقيم على أنقاض قصر مقاتل الذي هدمه عيسى بي عبد الله في القرن الثاني للهجرة واقام حصن الاخيضر فوقه .

[2] يقع في المنطقة الواقعة بين كربلاء والنجف على بعد 16 كم بأتجاه الغرب من خان النخيلة

النقـي، فضـلاً عـن إمـتلاك تلـك الأقـاليم للجـداول والأنهـار والمقومـات السـياحية التـي يمكـن اسـتثمارها ايضـاً (الصيرفي,2007:9).

- دور المضاعف للسياحة : إنّ الإنفاق السياحي الناجم من إنتقال الدخل من السيّاح إلى المشاريع السياحية من الفنادق والمطاعم وغيرها، يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي. وإنّ دوران الدخل لا يتوقف عند هذا الحدّ وإنّما ينفق متجزءاً من قبل أصحاب المشاريع السياحية على شراء عناصر الانتاج السياحي من القطاعات المجهزة له وهكذا. فيستمر دوران الدخل من فرد إلى آخر في المجتمع بدورات متعاقبة، وهذا يمثل أثر المضاعف للسياحة.
- دور السياحة في الدخل الحكومي : يمكن للسياحة أن تساهم في زيادة الدخل الحكومي ورفد الحكومة بالأموال، وذلك من خلال الإيرادات التي تحققها المنشآت السياحية التابعة للقطاع العام والقطاع المختلط، فضلاً عن الإيرادات المتحققة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على النشاط السياحي (الموسوي& شمطو,2012: 32).

ان القطاع السياحي كثيف الارتباط مع القطاعات الإقتصادية الأخرى , ولذلك فان الاستثمارات السياحية تطرق أبواب الاستثمار في القطاعات المرتبطة بصناعات اخرى . ومن هنا تمتاز الصناعة السياحية ببعث سلسلة من النشاطات الانتاجية والاستثمارية في الإقتصاد القومي. ومن شأن التنويع الاقتصادي الأكبر أن يطلق العنان للنمو الذي يخلق فرص العمل ، ويزيد من المرونة في مواجهة تقلبات أسعار النفط ويحسن الآفاق للأجيال القادمة. كما أنه يوسع قاعدة الإيرادات الحكومية وبالتالي يقلل الاعتماد على قطاع دون اخر مما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة في مواجهة صدمات أسعار النفط.

4- الجانب التحليلي

4-1 الاقتصاد المحلي الكربلائي بين الريع النفطي والسياحي

بخصوص الاقتصاد المحلي الكربلائي يلاحظ ضمور القطاعات الأساسية كالصناعة والزراعة وتراجعها في ظل ترجع الدعم الحكومي لها الأخذ شكلا بالحرية وعدم التدخل والانفتاح الكبير وسياسات ألا وعدم تكافؤ القوى بين السلع الأجنبية والوطنية التي تواجه احد تقادم تكنلوجي وعدم توفر فرص التمويل والتحديث التطور وعدم توفر البنية التحتية والخدمات الإنتاجية كالطاقة . وأصبح الاقتصاد المحلي في كربلاء في ظل تطور ملحوظ غير مخطط له للسياحة اقتصاد وحيد الجانب في ظل الاتي :-

- صناعه شبه متوقفة
- زراعه تواجه مشاكل
- تجارة دون نسبه المتوسط
- قطاع سياحي متنامي

وبالتالي سوف يتحول النشاط الاقتصادي إلى نشاط تابع للنشاط السياحي والذي هو بدوره تابع إلى العالم الخارجي .مما ذكر يلاحظ ان الاقتصاد المحلي لمحافظة كربلاء يعاني من مشكلتين :-

أولى :- اعتماد على تخصصات الحكومة المركزية وهي تعتمد بدورها على النفط وهو مورد ناضب ومتذبذب والاقتصاد بأكمله وحيد الجانب يعتمد على المتغيرات الاقتصادية الخارجية

الثاني :- اعتماد على السياحة والدينية بشكل أساس يجعل الاقتصاد وحيد الجانب زيادة على الاعتماد بقية القطاعات على النشاط السياحي مما يولد اعتمادية عالية على النشاط السياحي والذي يعتمد بدوره على الخارج.

بعض المشاكل التي تواجه القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المحلي للواقع الاستثماري و للصناعة و الزراعة و التجارة و السياحة, وهي كالاتي.

اولا: الواقع الاستثماري

لغرض التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين لابد من التعرف اولا على القوانين والانظمة التي تنظم عمل المستثمرين الاجانب وتحدد نسب الارباح المتوقعة و ذلك من خلال التعرف على ايجابيات وسلبيات قانون الاستثمار العراقي الاخير لعام 2006 .

قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006:

صيغ هذا القانون من قبل الحكومة العراقية المنتخبة عام 2004 وتم التصويت عليه في البرلمان العراقي بالقبول، وحددت، الأسباب الموجبة لتشريع هذا القانون بـ (المساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية وايجاد فرص عمل للعراقيين بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية)، وتتجلى أهمية هذا القانون بأن نصوصه تضمنت العديد من المزايا والضمانات والإعفاءات والحوافز للمستثمرين الأجانب وبالشكل الذي يصون المصلحة الوطنية ولا يضر بالاقتصاد العراقي. ومن اجل التعرف على الواقع الاستثماري في محافظة كربلاء المقدسة وكيف

استفادت من القانون اعلاه نورد الجدول الاتي الذي بين عدد الاجازات الممنوحة للاستثمار والبالغة 25 فرصة خلال عام 2010موزعة على القطاعات الاقتصادية كالاتي:

الجدول (7) الاجازات الممنوحة للاستثمار في كربلاء المقدسة(2010)

القطاع	عدد المشاريع	الاهمية النسبية%
سكني	7	%28
زراعي	5	%20
صناعي	7	%28
سياحي	4	%16
تجاري	1	%4
صحي	1	%4
مجموع	25	100

المصدر : هيئة استثمار كربلاء المقدسة, الدائرة الاقتصادية,كربلاء,2010.

اما بالنسبة الى حجم راس المال المستثمر في المشاريع اعلاه فيقدر باكثر من(2) مليار دولار أمريكي, ويوفر فرصة عمل بمقدار(3500) عامل من ابناء محافظة كربلاء المقدسة مما يساعد في القضاء على البطالة في المحافظة (هيئة استثمار كربلاء, 2010:1).

والسبب في عدم المنح لزيادة حجم الاستثمار وهي كالاتي:

1. عدم التمكن من تسليم الاراضي المعدة للاستثمار للمستثمرين وذلك بسبب تعارض قوانين الدولة الخاصة بتخصيص الاراضي المعدة للاستثمار قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006
2. تقادم وتهالك بعض البنى التحتية وخاصة الطاقة الكهربائية المجهزة وعدم اكتمال مشاريع المياه والصرف الصحي .
3. تأخر اقرار التصميم الاساس للمدينة لغاية ايلول 2009 والاعتماد على تصميم سنة 1990.
4. التأخر في تنفيذ مشاريع التنمية لكافة القطاعات السكني والصناعي والزراعي والسياحي والبنى التحتية والخدمات .
5. عدم وجود الحماية الجمركية على المنتجات الصناعية المستوردة يقلل من امكانية الاستثمار في القطاع الصناعي بسبب رخص السلع المستوردة وخاصة ذات المنشئ الرديئة .
6. تأخر وقدم الية العمل في القطاع المصرفي وعدم وجود سوق مالية متطورة .

انصب الاهتمام الرئيسي على القطاعات المهمة في محافظة كربلاء المقدسة والتي بحاجة الى الاستثمار بسبب ما تملكه تلك القطاعات من مقومات و اهمية نسبية كـ(القطاع السياحي ، الصناعي، السكني و الزراعي) وايضا لاجل تطوير تلك القطاعات من واقعها المتردي والقضاء على اهم المشكلات التي يعانيها . ويحتل قطاع السياحة اهمية كبيرة بسبب زيادة الطلب على المرافق السياحية وبخاصة السياحة الدينية .

ثانيا: **: واقع القطاع الصناعي في محافظة كربلاء المقدسة:**

يحتل القطاع الصناعي موقعاً مهماً بين القطاعات المختلفة في عملية التنمية الاقتصادية وفي تطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى وتشغيل الأيدي العاملة وبالتالي الاسهام في الناتج المحلي سواء على المستوى الإقليمي او المستوى الشامل . والقطاع الصناعي محليا تتوفر فيه الموارد الاقتصادية الضرورية للإنتاج ضمن حدود بيئة الصناعة وذلك لتجنب تكاليف النقل خاصة المواد الأولية المكلفة ,أما عن محافظة كربلاء وبعد التمعن في بيئتها نرى ان هذه البيئة ملائمة للصناعات التالية : (صناعة الاسمنت و الطابوق الجيري وصناعة الجص والصناعات المعتمدة على المنتجات الزراعية وخاصة التعليب). كما ان عدداً كبيراً من الصناعات قد توقفت عن العمل لاسباب عديدة خارجية وداخلية, بالنسبة للخارجية المتمثلة بالسلع المستوردة من الخارج والتي تتسم بانخفاض اسعارها مقارنة بالمنتج المحلي بالاضافة الى ارتفاع درجة المخاطرة وغيرها من الاسباب التي سيتم التطرق اليها لاحقا,فمن خلال البحث في السجلات الرسمية لدائرة الاحصاء الصناعي في كربلاء وجدت الدراسة ان هذه الصناعات اقتصرت فقط على نوعين من الصناعات هي , الصناعات الإنشائية (الطابوق ,الكاشي, الرمل, الاسمنت ,بورك وغيرها) وبحدود 23 معمل وشركة فقط موزعة على المناطق (رزازة, مركز , طويريج) هذا العدد قليل جدا مقارنة بحجم المحافظة وما تملكه من مواد اولية كافية لذلك,والثانية هي الصناعات الغذائية فقد بلغ عددها 20 شركة, خمسة منها متوقفة عن العمل, واقتضت دائرة الاحصاء الصناعي عدم جمع البيانات الخاصة بتلك المشاريع لعدة اسباب منها:

1. عادة ما يكون إنتاجها قليلاً جدا.
2. عدم استمرار تلك المشاريع بالإنتاج ويغلب عليها الطابع الموسمي, حيث تكون أقصى فترة لها لا تتجاوز السنة تقريباً.

ولبيان واقع الصناعات المتوسطة في محافظة كربلاء لسنة 2009 وعدد العاملين في تلك الصناعات الحكومية والاهلية والتعاونية والمختلطة والتي يبلغ عددها 40 مصنع نورد الجدول الاتي:

الجدول (8) عدد ونوع الصناعات المتوسطة في كربلاء وعدد الكوادر العاملة لسنة 2009

ت	نوع الصناعات	عدد المنشات	عدد العاملين	نسبة العاملين للمجموع الكلي	نوع المنشأ وحالة المصنع
1	الصناعات الانشائية (طابوق,رمل, بلوك,كاشي,اسمنت وغيرها	19	2446	%81,88	4 حكومية و15 اهلية
2	الصناعات الغذائية(البان,تعليب,تمور,وغيرها)	16	521	%17,44	جميعها اهلية وستة منها متوقفة عن العمل حاليا
3	صناعة المنسوجات والجمعيات التعاونية	5	لايوجد		اهلي وتعاوني وجميعها متوقفة عن العمل
	المجموع	**40**	**2987**	**%100**	

المصدر: محافظة كربلاء ،الادارة المحلية، استراتيجية التنمية المحلية2010-2014.

الجدول اعلاه يبين النسبة الكبيرة للصناعات الانشائية بكافة انواعها وهو ما يتوافق مع طبيعة البيئة الصناعية لمحافظة كربلاء المقدسة, وذو تغيير طفيف في الانتاج وعدد العاملين من سنة 2007 الى 2009 مما يدل على عدم تغير البيئة الصناعية في محافظة كربلاء وعدم وجود محاولات لزيادة عدد الوحدات المنتجة والانتاج التي تحتاج الى رؤوس اموال معينة لا يستطيع المستثمر ان يوفرها او لديه المبالغ اللازمة لتطوير صناعته ولكنه يضع عنصر المخاطرة امام عينيه لقلة منافسة سلعته داخل الاسواق المحلية والدولية, اما بالنسبة للصناعات الغذائية فأنها قليلة جدا نسبة الى واقع محافظة كربلاء ذات الطبيعة الزراعية والسبب في ذلك هو هناك مخاطرة كبيرة في الاستثمار الزراعي متوافقة مع تردي القطاع الزراعي ومتمثلة تلك الاسباب بالاتي(استراتيجية التنمية المحلية 2014,3).

1. اعتماد الصناعات الغذائية على المواد المنتجات الزراعية الموسمية والتي تستدعي توقف العمل في تلك الصناعات لفترة اكثر من اربعة اشهر, وعدم وجود مخازن متخصصة ومكيفة لحفظ المنتج الزراعي الذي يتسم بالتلف السريع .
2. اقتصار المنشآت الزراعية على فرع انتاجي واحد ومادة اولية زراعية واحدة يؤدي الى محدودية تلك الصناعات وقلة مرونتها وبالتالي تحمل كافة المشاكل كما في النقطة الاولى .
3. هيمنة السلع الغذائية الاجنبية على الاسواق وارتفاع اسعار المنتوج الزراعي المحلي بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج.
4. قلة المنتوج الزراعي الخام نتيجة الامراض التي تعاني منها المحاصيل الزراعية والتي ازدادت في الفترة الاخيرة وبمختلف انواعها, وساعد في نشوء تلك الامراض الواقع البيئي الملوث ,وغيرها من الاسباب .

ثالثا: واقع القطاع الزراعي في محافظة كربلاء المقدسة:

يحتل القطاع الزراعي مكانة بارزة في جميع اقتصاديات دول العالم لكونه القطاع الذي يسهم في توفير الغذاء للسكان والمواد الأولية للصناعة وتشغيل اعداد كبيرة من القوى العاملة وبالتالي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .ان تطوير القطاع الزراعي لجعله يتلاءم ومتطلبات الحياة الاقتصادية للسكان يجب ان يأخذ الاهتمام الكافي من قبل المختصين وإعطاءه دوراً اكبر في تكوين الناتج القومي من خلال رفع نسبة إسهامه فيه بدلا من تركيز الاهتمام على قطاع واحد هو قطاع النفط, لذا لابد من استخدام سياسة زراعية كفؤة تلعب دوراً في تحقيق التنمية لهذا القطاع الحيوي ,خاصة وان العراق يعتبر من البلدان التي تمتاز بالوفرة النسبية للموارد الضرورية لتحقيق التنمية الزراعية الشاملة, الا ان هذا القطاع يعاني من انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل بنوعيها النباتية والحيوانية وبالتالي انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي التي تنعكس سلباً على تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي للبلد. وتعد كربلاء من المحافظات العراقية الزراعية لما تتمتع به من مقومات طبيعية فأغلب أراضيها رسوبية خصبة ومياهها وفيرة ومناخها ملائم لنمو أنواع كثيرة من المزروعات تأتي في مقدمتها أشجار الحمضيات والنخيل(شعبة الاحصاء الزراعي ، 2010:3) .وتعتبر الزراعة في محافظة كربلاء النشاط الاقتصادي الرئيس لكونها تشتمل على مساحات زراعية واسعة تنتج مختلف المحاصيل يقع في مقدمتها التمر والفواكه بفضل كثرة وامتداد بساتينها الغنية على ضفاف الأنهار وتزرع في كربلاء الى جانب الحبوب والخضروات و التمر والحمضيات محاصيل أخرى كالتبغ والعلف الحيواني .لابد من الاشارة الى توفر الظروف الملائمة لتنمية الثروة الحيوانية وذلك لوجود المراعي الجيدة فضلاً عن تربية الماعز والدواجن. وتعتمد الأراضي الزراعية في سقيها على الري الاعتيادي, وتتوزع المساحات الزراعية ابتداءً من اراضي قضاء الهندية وقضاء عين التمر ذات الواحة المشهورة الخضراء حيث تسقي بساتينها العامرة عيون تتدفق بالمياه العذبة واراضي قضاء كربلاء المحيطة بمركز المدينة ومن الجدير بالذكر ان المساحة الإجمالية للمحافظة بالدونم هي (2013900) دونم منها (303397) دونما أراضي زراعية وهي تشكل

نسبة 15% من المساحة الإجمالية ونسبة الاراضي الزراعية المروية الى المساحات الكلية 12% , اما بالنسبة لمساحة الغابات, الحزام الاخضر 1080 دونم و وغابات الرزازة 174 دونم والجدول ادناه يوضح المساحات المزروعة بالدونم (استراتيجية تنمية محافظة كربلاء المقدسة , 32: 2014).

4-2 المشاكل والحلول المقترحة

يواجه الاقتصاد المحلي عموما والمحلي الكربلائي خصوصا عدة مشاكل وتوجد لها حلول مقترحة وبحسب قطاعتها وهي كالاتي

جدول (9) المشاكل والحلول المقترحة

اولا: اهم المشاكل والحلول للقطاع الصناعي	
التكنولوجيا	
المشكلـــة	**الحلول المقترحة**
• التقادم الفني والتكنولوجي للمكائن والمعدات في المشاريع القائمة.	✓ **إقامة معارض دولية دورية للمكائن والمعدات الحديثة.**
• صعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة من المناشئ العالمية بسبب عدم وجود المعارض الفنية المتخصصة.	✓ **دعوة الشركات المجهزة العالمية ومن المناشئ المتقدمة إلى فتح مكاتب لها في العراق وبشكل خاص في كربلاء.**
• انتشار المعامل المستوردة المستعملة رغم عدم كفاءتها ومشاكل التلوث البيئي التي ترافق عملها.	✓ **منع استيراد المعامل المستعملة وغير الكفوءة.**
▪ الاتجاه نحو استيراد المصانع من مناشيء غير كفوءة كالصين لانخفاض كلفها.	✓ **إيجاد آلية لاستبدال التكنولوجيا القائمة المتقادمة بتكنولوجيا جديدة كفوءة من خلال الاستعانة بالمصارف التي تدخل كمقرضة وضامنة بين الجهات المجهزة والجهات المستفيدة.**
▪ ارتفاع تكاليف التكنولوجيا الحديثة المستوردة وعدم قدرة المشاريع القائمة على استيرادها.	**اقامة دورات لاصحاب المعامل في ادارة المشاريع وتنظيم الحسابات وكيفية حساب كلف الاندثار ورأس المال الثابت.**
جهل أصحاب المعامل بآلية تخصيص مبلغ مخصص للاندثار المتراكم ودوره في استبدال المكائن والمعدات المندثرة فنياً وتكنولوجياً.	✓ **إقامة معارض دولية دورية للمكائن والمعدات الحديثة.**
الإغراق الصناعي.	
• فتح الحدود أمام الاستيراد الصناعي من مختلف دول العالم.	✓ **إصدار وتفعيل قانون حماية المنتج الصناعي.**
• ممارسة الإغراق الصناعي من قبل دول العالم للسوق العراقية	✓ **مكافحة الإغراق الصناعي من خلال التنافسية النوعية لتشجيع المنتج المحلي وتفعيل قانون التعرفة الكمركية وتعليماته.**
• انتشار الغش الصناعي ودخول السلع غير الجيدة والرديئة.	✓ **تفعيل دور الرقابة والسيطرة النوعية على السلع الصناعية المستوردة.**
• عدم قدرة المنتج الوطني على منافسة المنتج الأجنبي من حيث السعر والجودة.	**رفع نسبة الوعي بأهمية المنتج الوطني من خلال الدعاية والإعلان والتثقيف وإقامة الندوات.**
• عدم وجود الرقابة والسيطرة النوعية على السلع المستوردة للبلد ومحافظة كربلاء.	
• وجود الفساد الإداري في مجال معالجة ملف الاستيراد العشوائي.	
تراجع اقتصاديات الإنتاج.	
• صغر حجم المعامل وانخفاض طاقتها الإنتاجية وارتفاع متوسط كلف الإنتاج.	✓ **اتحاد المشاريع الصغيرة ضمن مشاريع كبيرة قادرة على استخدام تقنيات حديثة وذات طاقة إنتاجية عالية تقلل الهدر في الطاقة والمواد الأولية.**
• استخدام المعامل لأساليب إنتاج قديمة وغير كفوءة.	✓ **استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تختصر الجهد البشري وتعتمد على قدرات المكائن مما يقلل أجور العاملين.**
• ارتفاع كلف الطاقة.	✓ **التطوير المتواصل لنوعية الإنتاج واعتماد البحث والتطوير المستمر والتحديث والقدرة على المنافسة.**
• انخفاض الإنتاجية بسبب التقادم الفني للمكائن.	✓ **اتحاد المشاريع الصغيرة ضمن مشاريع كبيرة**

	قادرة على استخدام تقنيات حديثة وذات طاقة إنتاجية عالية تقلل الهدر في الطاقة والمواد الأولية.
• ارتفاع كلف الأجور والرواتب بسبب قيام الحكومة برفع سقف الأجور.	✓ **استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تختصر الجهد البشري وتعتمد على قدرات المكائن مما يقلل أجور العاملين.**
• عدم توفر المواد الأولية بأسعار منافسة وشراءها بكميات صغيرة غير تفاضلية.	✓ **التطوير المتواصل لنوعية الإنتاج واعتماد البحث والتطوير المستمر والتحديث والقدرة على المنافسة.**
• رداءة النوعية بسبب عدم كفاءة المكائن وتقادمها الزمني.	
1- مشاكل البحث والتطوير والجودة الشاملة.	
• عدم وعي المشاريع القائمة إلى أهمية الجودة في الاستمرار والتطور والمنافسة.	✓ **قيام وزارة الصناعة واتحاد الصناعات بالتوصية والتثقيف لأنظمة الجودة الشاملة وأهميتها.**
• جهل المشاريع القائمة بأنظمة الجودة الشاملة وأهميتها حالياً في السوق العالمية وأهميتها مستقبلاً للبقاء في السوق الوطنية.	✓ **إلزام أصحاب المشاريع والمعامل باعتماد المواصفات الوطنية الصادرة من وزارة الصناعة أو وزارة التخطيط او اتحاد الصناعات على اقل تقدير.**
• عدم التزام أصحاب المشاريع بالقياسات والمواصفات العالمية لسلعهم المنتجة.	
• عدم اعتماد البحث والتطوير ضمن مهام المشاريع القائمة.	
مشكلة اليد العاملة الصناعية	
• ضعف التدريب والتأهيل وعدم تطور اليد العاملة في القطاع.	✓ **إيجاد قنوات للتنسيق بين الكليات والمعاهد وبين المشاريع الصناعية الخاصة عن طريق منظمات المجتمع المدني العاملة في الصناعة.**
• ضعف التنسيق بين القطاع الصناعي الخاص ومخرجات التعليم المهني والتعليم العالي من خريجي الصناعة والمعاهد.	✓ **قيام الجهات الحكومية المنظمة للقطاع (وزارة الصناعة) وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المهنية بإعداد مناهج لرفع كفاءة وتطوير العاملين في القطاع .**
• عدم القدرة على استقطاب خبرات أجنبية صناعية.	✓ **وضع محددات على عمل العمالة الآسيوية غير الماهرة.**
• استخدام العمالة الآسيوية الرخيصة والتي تمتاز بعدم المهارة وقلة الخبرة.	✓ **إيجاد قنوات للتنسيق بين الكليات والمعاهد وبين المشاريع الصناعية الخاصة عن طريق منظمات المجتمع المدني العاملة في الصناعة.**
	✓ **قيام الجهات الحكومية المنظمة للقطاع (وزارة الصناعة) وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المهنية بإعداد مناهج لرفع كفاءة وتطوير العاملين في القطاع .**
1- مشكلة الأراضي الصناعية والمجمعات الصناعية.	
• عدم إنشاء مناطق صناعية جديدة وعدم كفاية القديمة منها وارتفاع إيجاراتها.	✓ **تمليك الأراضي للمشاريع الصناعية الاستثمارية وعدم إجبار الصناعيين على ترك مشاريعهم.**
• الاتجاه نحو تحويل الأراضي الصناعي القديمة إلى استعمالات بديلة لأسباب منها وصول المناطق السكنية لها وعدم استبدالها بأراضي صناعية مخدومة بالبنى التحتية والخدمات العامة كالماء والكهرباء والطرق والجسور.	✓ **إجراء مسح شامل للتربة وإعداد خريطة للاستعمالات الصناعية.**
• عدم وجود مسح جيولوجي لتربة المحافظة وعدم وجود خريطة لتحديد صلاحيتها للأغراض الصناعية.	✓ **توفير البنى التحتية للمناطق الصناعية الجديدة كالماء والكهرباء والطرق.**
• عدم توفر البنى التحتية كالماء والكهرباء والطرق للمناطق الصناعية المخططة حديثاً.	✓ **إنشاء مناطق صناعية جديدة قادرة على تشجيع الاستثمار الصناعي في كربلاء.**
• عدم إنشاء مناطق صناعية جديدة وعدم كفاية القديمة منها وارتفاع إيجاراتها.	
• الاتجاه نحو تحويل الأراضي الصناعي القديمة إلى استعمالات بديلة لأسباب منها وصول المناطق السكنية لها	

ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021 عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء

وعدم استبدالها بأراضي صناعية مخدومة بالبنى التحتية والخدمات العامة كالماء والكهرباء والطرق والجسور.	
1- مشاكل التمويل	
1- صغر حجم القروض الممنوحة وقلتها وعدم تناسبها مع حاجة المشاريع القائمة لتحديث مكائنها ومعداتها أو سلف التشغيل اللازمة لإعادة تشغيلها.	**ربط القروض بآلية تحدد الحجم اللازم لتمرير تحديث المكائن أو السلفة التشغيلية بالاستعانة بالخبراء والتعاقد المباشر مع شركات مجهزة ذات سمعة مقبولة عالمياً وتحويل القروض النقدية إلى عينية مشروطة بالتحديث أو إعادة التشغيل لضمان الاستخدام الأمثل لها والفاعلية القصوى.**
2- صعوبة وتعقيد الإجراءات اللازمة للحصول على هذه القروض.	**تفعيل دور الجهاز المصرفي الحكومي والخاص في منح القروض الصناعية على أن تكون بضمان المكائن والمشروع وبمدد طويلة نسبياً وبفائدة صغيرة نسبياً.**
3- ضعف دور الجهاز المصرفي الحكومي والخاص في تمويل القروض الصناعية ومعاملتها معاملة القروض التجارية.	**ربط القروض بآلية تحدد الحجم اللازم لتمرير تحديث المكائن أو السلفة التشغيلية بالاستعانة بالخبراء والتعاقد المباشر مع شركات مجهزة ذات سمعة مقبولة عالمياً وتحويل القروض النقدية إلى عينية مشروطة بالتحديث أو إعادة التشغيل لضمان الاستخدام الأمثل لها والفاعلية القصوى.**
4- ارتفاع نسب الفائدة وقصر مدة سداد القروض.	
عدم متابعة القروض والكيفية التي تم إنفاقها فيها وكيفية استخدامها.	
مشكلة القوانين والتشريعات.	
1- صعوبة الإجراءات اللازمة للحصول على إجازة عمل المشروع الصناعي.	**1- تسهيل إجراءات منح إجازات عمل في المشاريع الصناعية.**
2- تعقد القوانين النافذة في مجال استيراد المواد الأولية والمساعدة اللازمة للإنتاج الصناعي.	**2- تفعيل قانون حماية المنتج الوطني النافذ.**
3- عدم إعفاء المكائن والمعدات الصناعية والمواد الأولية من الرسوم الكمركية.	**3- تسهيل اجراءات استيراد المكائن والمعدات والمواد الأولية الداخلة في الصناعة الوطنية.**
4- ارتفاع كبير لبدلات إيجار الأراضي الصناعية ومنها المقالع.	**4- تسهيل إجراءات منح إجازات عمل في المشاريع الصناعية.**
2- مشكلة الاستثمار الصناعي.	
1- عدم حصول الاستثمار الصناعي على أهمية مقارنة بالسياحي أو السكني في محافظة كربلاء.	**1- الاهتمام بالاستثمار الصناعي من خلال إصدار المنشورات المعنية بذلك.**
2- الافتقار إلى خارطة استثمارية صناعية توضح فرص الاستثمار الصناعي الممكنة في المحافظة.	**2- وضع خارطة للاستثمار الصناعي توضح الفرص الاستثمارية الصناعية في كربلاء.**
3- عدم حصول الاستثمار الصناعي على امتيازات إضافية بوصفه قطاع إنتاجي مقارنة مع القطاعات والمشاريع الاخرى والمضاربة في الأصول الثابتة.	**إعطاء الاستثمار الصناعي امتيازات إضافية مثل تمليك الأرض بوصفه قطاع إنتاجي.**
4- عدم حصول الاستثمار الصناعي على أهمية مقارنة بالسياحي أو السكني في محافظة كربلاء.	**3- الاهتمام بالاستثمار الصناعي من خلال إصدار المنشورات المعنية بذلك.**
3- المشاكل الإدارية والتنظيمية.	
1- تعقد الإجراءات الإدارية للحصول على إجازات عمل المشروع الصناعي.	**1- تسهيل إجراءات الحصول على إجازات عمل للمشاريع الصناعية.**
2- انخفاض مستوى تمثيل وزارة الصناعة إلى مستوى مكتب في محافظة كربلاء.	**2- رفع مستوى تمثيل وزارة الصناعة إلى مديرية كما هو الحال لوزارة الزراعة.**
3- ضعف دور التمثيل الصناعي في تحفيز المشاريع الصناعية.	**تفعيل دور التنمية الصناعية داخل المحافظة في مجال اقتراح المشاريع وتطويرها.**

ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021 عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء

1- مشاكل الترابطات الأمامية والخلفية للصناعة.	
1- عدم وجود تشابكات بين القطاع الصناعي وبين قطاع السياحة في محافظة كربلاء.	1- **رفع مستوى الترابط بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي الذي يمثل الصناعات الغذائية وصناعة التمور وصناعة المخلفات الزراعية.**
2- عدم وجود تشابك بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي في محافظة كربلاء.	2- **رفع مستوى الترابط بين القطاع الصناعي والقطاع السياحي من خلال تفعيل وتطوير الصناعات التراثية والفلكلورية السياحية.**
3- ارتباط القطاع الصناعي بالقطاع الخارجي من حيث حصوله على مصادر المواد الأولية.	**تشجيع الاستثمار في قطاع تصنيع المواد الاولية الوطنية واحلالها محل المواد الاولية المستوردة.**
ثانيا: أهم مشاكل القطاع الزراعي في محافظة كربلاء والحلول المقترحة لها	
1- ضعف القدرات التسويقية.	
1- عدم وجود منافذ تسويقية داخلية كافية (علوات) وما موجود قليل ومتقادم ويمارس الاحتكار ويحاول السيطرة على القيمة المضافة للإنتاج الزراعي.	1- **انشاء منافذ تسويقية حديثة وجديدة.**
2- عدم وجود قنوات تسويقية خارجية حكومية أو خاصة للتمور.	2- **تنشيط وتحفيز التسويق التعاوني.**
عدم الاهتمام بتصنيع التمور وتنظيم عبوات ملائمة وعرضها في الاسواق.	**فتح مكاتب للتسويق الخارجي للتمور من قبل القطاع الخاص بتشجيع واشراف من قبل الملحقيات التجارية العراقية في بلدان العالم**
مشكلة الإغراق الزراعي	
1- وجود سياسة اغراق تدميري من قبل دول الجوار للانتاج الزراعي الوطني.	1- **برمجة الاستيرادات الزراعية باعتماد دراسات حقيقية دقيقة لحاجة السوق والانتاج الوطني وفترات الذروة والكساد.**
2- عدم قدرة المنتج الوطني على المنافسة في ظل ارتفاع تكاليف الانتاج وتمتع المنتج المنافس بالدعم.	2- **إحكام الحدود أمام المنتجات المهربة للداخل.**
3- تراخي الاجراءات الحكومية في مجال مواجهة هذا الخطر.	3- **تمييز المنتجات الموجهة للإغراق والمدعومة من غيرها من المنتجات المستوردة.**
4- عدم القدرة على ضبط الحدود مع دول الجوار.	**وضع سياسة جادة لمكافحة هذه الظاهرة بمشاركة ممثلي القطاعين العام والخاص.**
عدم وجود دراسات للطلب المحلي وللانتاج الوطني ومدى التوافق بينهما.	4- **برمجة الاستيرادات الزراعية باعتماد دراسات حقيقية دقيقة لحاجة السوق والانتاج الوطني وفترات الذروة والكساد.**
5- وجود سياسة اغراق تدميري من قبل دول الجوار للانتاج الزراعي الوطني.	5- **إحكام الحدود أمام المنتجات المهربة للداخل.**
مشكلة سيطرة القطاع السياحي على التنمية المحلية.	
1- طغيان القطاع السياحي على اهتمام الادارة المحلية وتراجع القطاع الزراعي.	1- **رفع الوعي بأهمية القطاع الزراعي بوصفه يحقق الامن الغذائي الوطني.**
2- توجيه الموارد الزراعية كالاراضي واليد العاملة ورؤوس الاموال للعمل في الانتاج السياحي بسبب ارتفاع العوائد.	2- **اعداد استراتيجيات لربط نمو القطاع السياحي بنمو القطاع الزراعي.**
3- اتجاه خطط الحكومة نحو القطاع السياحي دون القطاع الزراعي.	3- **اعداد الدراسات للمشاريع الزراعية لتحفيز القطاع الخاص للدخول الى هذا المضمار.**
4- تحويل الاراضي الزراعية الى خدمات عامة للقطاع السياحي.	4- **تأسيس شركات مساهمة من القطاع الخاص والعام وبتشجيع حكومي.**
اتجاه الوعي والاهتمام الاعلامي الى الانتاج السياحي على حساب الانتاج الزراعي.	5- **اعداد وتنظيم وتدريب الكوادر العاملة في القطاع الزراعي.**
5- طغيان القطاع السياحي على اهتمام الادارة المحلية وتراجع القطاع الزراعي.	6- **تنظيم او اعادة تنظيم ملكية الاراضي الزراعية.**
6- توجيه الموارد الزراعية كالاراضي واليد العاملة ورؤوس الاموال للعمل في الانتاج السياحي بسبب ارتفاع العوائد.	**استخدام التقنية والوسائل الحديثة في الانتاج والتعبئة.**

انخفاض الإنتاج والانتاجية.	
1- عدم الاستغلال الامثل للاراضي الصالحة القائمة.	**1- رفع الوعي بأهمية القطاع الزراعي بوصفه يحقق الامن الغذائي الوطني.**
2- ضعف استصلاح الاراضي الزراعية.	**2- اعداد استراتيجيات لرفع تأثير نمو القطاع السياحي على القطاع الزراعي.**
3- انخفاض كفاءة الاراضي وتدني الخصوبة وتراجع انتاجية وحدة المساحة (الدونم).	**3- اعداد الدراسات للمشاريع الزراعية لتحفيز القطاع الخاص وللدخول الى هذا المضمار من قبل مراكز البحث العلمي والجامعات.**
4- انتشار الامراض والافات الزراعية وقلة جهود الحكومة في مجال المعالجة.	**4- تثقيف وتدريب العاملين في الزراعة.**
5- استخدام اسمدة وبذور ومبيدات غير كفوءة وبمواصفات متدنية.	**انشاء مكاتب ومراكز مدعومة من قبل الحكومة لمكافحة الافات الزراعية وتوفير البذور والمبيدات اللازمة.**
6- عزوف الفلاحين عن العمل في زراعة اراضيهم والاتجاه نحو التوظيف الحكومي.	
انخفاض الحافز الربحي بسبب انخفاض الارباح وتدني الاسعار بسبب منافسة المنتج الاجنبي.	
مشكلة التمويل.	
1- صعوبة الحصول على الضمانات الكافية المطلوبة للحصول على القروض الزراعية.	**اعتماد مبدأ الشفافية وإشراك منظمات المجتمع المدني في تنظيم عملية منح القروض.**
2- تعقد اجراءات منح القروض وطول مدة الاجراءات لمنح القروض.	**اختصار الروتين والمعاملات والاجراءات**
3- عدم متابعة المشاريع المستفيدة وتقديم الدعم اللاحق لها.	**خفض نسبة الضمانات اللازمة.**
4- وجود الفساد الإداري واتجاه نسبة كبيرة من القروض لجهات غير زراعية.	**اطالة مدة السداد الى ضعف المدة الحالية لانخفاض نسبة العائد.**
ضعف أداء المصارف الخاصة في مجال منح القروض الزراعية من حيث ارتفاع سعر الفائدة وضخامة حجم الضمانات وفقر مدة السداد.	**مساهمة القطاع المصرفي الخاص مع توفير الضمانات له.**
5- مشكلة تراجع الاستثمار الزراعي.	**قيام البنك المركزي بحث المصارف الخاصة لتسهيل منح القروض الزراعية**
1- انخفاض الوعي باهمية الاستثمار الزراعي.	**1- رفع الوعي باهمية الاستثمار الزراعي.**
2- عدم وجود فرصة للاستثمار الصناعي الزراعي.	**2- الدعاية والاعلان للاستثمار الاجنبي في القطاع الزراعي.**
3- قلة الفرص المعلن عنها في القطاع الزراعي.	**3- اصدار دليل للمستثمر الزراعي يوضح الامكانات والموارد والفرص.**
4- المنافسة الاجنبية للمنتج الوطني وانخفاض العائد.	**4- اقامة مؤتمر للاستثمار الزراعي.**
5- عدم اقامة مؤتمرات للاستثمار الزراعي.	**اعطاء مجال اكبر للفرص الاستثمارية المعلن عنها زراعياً.**
عدم اصدار دليل للمستثمر الزراعي.	**5- رفع الوعي باهمية الاستثمار الزراعي.**
7- مشكلة تخلف التكنولوجيا والتقنيات الزراعية.	
1- تخلف اساليب الانتاج واستخدام تقنيات قديمة غير كفوءة.	**1- اقامة المؤتمرات المعنية بتطوير تكنولوجيا الانتاج الزراعي.**
2- اندثار المعدات المستخدمة وتقادمها فنياً وعدم وجود بدائل.	**2- توفير المكائن والمعدات الحديثة من خلال المعارض التجارية المتخصصة.**
3- عدم استخدام انظمة ري حديثة.	**3- التشجيع على استخدام انظمة الانتاج والري الحديثة.**
4- تخلف المكننة الموجودة وعدم كفايتها.	**تفعيل الدعم الحكومي في مجال الاستشارات الفنية والتقنية**
5- ارتفاع كلف التكنولوجيا.	**4- اقامة المؤتمرات المعنية بتطوير تكنولوجيا الانتاج الزراعي.**
قلة المؤتمرات والمعارض التي تهتم بتطوير الانتاج الزراعي	

7- مشكلة انحسار دور المنظمات الراعية للنشاط.	
1- تهميش دور منظمات المجتمع المدني في ادارة القطاع الزراعي.	**1- دعم منظمات المجتمع المدني الراعية للقطاع الزراعي مادياً ومعنوياً من خلال تقديم القروض لها بفوائد مناسبة وآجال طويلة.**
2- عدم اعطاء منظمات المجتمع المدني دوراً في تطوير القطاع الزراعي.	**2- تمثيل منظمات المجتمع المدني الزراعية في لجان مجلس المحافظة والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة.**
3- عدم توفير الدعم المادي والمعنوي لمنظمات المجتمع المدني في القطاع الزراعي.	**3- ان تقوم الحكومة المركزية والمحلية على تشجيع المنظمات والجمعيات التي تهتم بالقطاع الزراعي.**
ضعف دور الجمعيات الفلاحية في تنشيط القطاع الزراعي.	**حث الجمعيات والاتحادات الزراعية على تبني مبادرات تطوير عملها وتفعيل دورها.**
4- تهميش دور منظمات المجتمع المدني في ادارة القطاع الزراعي.	
مشكلة المياه	
1- عدم وجود المشاريع الاروائية.	**1- الضغط على دول الجوار لزيادة حصة العراق من مياه الانهار الداخلة اليه.**
2- تخلف انظمة الري الحالية وعدم الاستفادة من المياه المتوفرة بشكل امثل.	**2- اقامة السدود والبحيرات.**
3- انخفاض منسوب مياه الانهار بسبب السياسات المائية لدول الجوار لنهري دجلة والفرات وباقي الأنهار الداخلة للبلد.	**3- اقامة المشاريع الاروائية.**
4- عدم توفر مستلزمات حفر الابار وارتفاع كلفها مع ملوحة مياه الابار.	**4- استخدام انظمة الري المتطورة عالمياً.**
	5- توفير مستلزمات حفر الابار بكلف مناسبة مع معالجة ملوحة مياه الابار.
	قيام وزارة الزراعة والحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني بتوعية ترشيد استخدام المياه.
7- مشكلة التشريعات والقوانين.	
1- ان القوانين التي تنظم القطاع الزراعي لا تعبر عن تطور المرحلة ودور القطاع الخاص فيها مثل قانون 35 و 117	**1- تشريع قوانين جديدة قادرة على تجسيد دور القطاع الخاص في المرحلة الجديدة.**
2- عدم وجود جهود جدية في بناء تشريعات جديدة تحترم القطاع الزراعي.	**2- اعادة النظر في القوانين السابقة ومنها قانون 35 و 117**
عدم ملائمة قانون حماية المنتج الوطني للقطاع الزراعي واهتمامه بالنشاط الصناعي حصراً.	**اصدار قانون لحماية المنتج الزراعي لخصوصيته واهميته للامن الغذائي القومي او تعديل القانون الحالي ليشمل حماية المنتج الوطني.**
1- مشكلة تراجع التصنيع الزراعي.	
1- تراجع الانتاج الصناعي الزراعي وتوقف معظم المعامل والمصانع للمنتجات الزراعية مثل معامل التعليب ومعامل تصنيع التمور.	**1- تطوير المصانع والمعامل القائمة في مجال التصنيع الزراعي.**
2- تخلف التكنولوجيا المستخدمة في تصنيع الانتاج الزراعي وعدم تحديث وتطوير المعدات الحالية.	**2- التشجيع على فرص الاستثمار في قطاع التصنيع الزراعي وبشكل خاص في قطاع صناعة التمور ومعامل تعليب وتصنيع المخلفات الزراعية.**
عدم ابراز وبلورة فرص الاستثمار في مجال تصنيع الزراعة مثل معامل التعليب ومعامل صناعة التمور ومعامل تصنيع المخلفات الزراعية والصناعات الشعبية.	**3- تشجيع القروض الموجهة لمشاريع التصنيع الزراعي.**
3-	**اعادة تأهيل المصانع القائمة في تعليب التمور والمحاصيل الزراعية.**
1- مشكلة البنى التحتية.	

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

1- عدم وجود طرق معبدة في المناطق الزراعية.	**1- انشاء طرق معبدة في المناطق الزراعية.**
2- ارتفاع كلف النقل بسبب ارتفاع كلف الوقود.	**2- توفير وسائل نقل للمنتجات الزراعية.**
3- عدم توفر المخازن والمخازن المبردة.	**تشجيع فرص الاستثمار في المخازن الزراعية المبردة وغير المبردة.**
4- قلة السايلوات.	
5- عدم توفر وسائل النقل الحديثة والمبردة.	
عدم توفر الكهرباء.	
1- مشكلة الكوادر البشرية الزراعية.	
1- تراجع مخرجات التعليم الزراعي من حيث الكم والنوع في جامعة كربلاء/كلية الزراعة بسبب العزوف عن التوجه لهذا القطاع.	**1- ضرورة دعم خريجي التعليم الزراعي من خلال تخصيص الاراضي لهم وتوفير القروض الميسرة لاقامة مشاريعهم الزراعية النباتية والحيوانية.**
2- عدم ربط مخرجات التعليم الزراعي بالسوق وحاجة القطاع من قبل الجهات الحكومية المركزية والمحلية.	**2- اشراك خريجي التعليم الزراعي في التخطيط وقيادة القطاع الزراعي وتطوير الزراعة المحلية لمحافظة كربلاء.**
3- عدم دعم خريجي التعليم الزراعي من خلال تخصيص الاراضي والتمويل بقروض ميسرة لاقامة مشاريعهم الخاصة.	**3- تطوير الارشاد الزراعي من خلال اصدار المنشورات وتوجيه المزارعين.**
4- عدم تطوير الكوادر الزراعية الحالية غير الحاصلة على تعليم.	**ادخال المزارعين في دورات رفع قدرات.**
ضعف دور الارشاد الزراعي في رفع وعي وكفاءة العاملين في الزراعة.	

5 الاستنتاجات والتوصيات

5-1الاستنتاجات:

1- تعد محافظة كربلاء المقدسة مثال لبيئة الأعمال الواعدة لما تمتلكه من مقومات النجاح والتي من اهمها تنوع الموارد الاقتصادية ومن هنا ظهرت الحاجة الشديدة إلى تنويع قوي للاقتصاد المحلي مما يجعله قادر على مواكبة التطور وان أخذ على عاتقه جملة من المهام والأهداف كتطوير عجلة الإنتاج وخلق فرص العمل وبناء شراكة مع الاستثمار الأجنبي وتطوير القطاع التكنولوجي في القطاعات الاقتصادية .

2- اثبتت الدراسة ان من شأن التنويع الاقتصادي الأكبر أن يطلق العنان للنمو الذي يخلق فرص العمل ، ويزيد من المرونة في مواجهة تقلبات أسعار النفط ويحسن الآفاق للأجيال القادمة. كما أنه يوسع قاعدة الإيرادات الحكومية وبالتالي يقلل الاعتماد على قطاع دون اخر مما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة في مواجهة صدمات أسعار النفط.

3- اثبتت الدراسة ان هناك انكشاف كبير جدا للاقتصاد المحلي على العالم الخارجي مما يجعل الاقتصاد اكثر عرضه للمشاكل والصدمات الخارجية وبالتالي عرضه لعدم الاستقرار الاقتصاد المحلي , وذلك لان الاقتصاد المحلي عُد اقتصاد وحيد الجانب يعتمد على السياحة فقط مما يهدد الاستقرار الاقتصادي للمحافظة.

4- اثبتت الدراسة ان الاقتصاد المحلي يعاني من مشكلتين الاولى متمثلة في الاعتماد على تخصصات الحكومة المركزية وهي تعتمد بدورها على النفط وهو مورد ناضب ومتذبذب والاقتصاد بأكمله وحيد الجانب يعتمد على المتغيرات الاقتصادية الخارجية , والثانية هي الاعتماد على السياحة الدينية بشكل أساس يجعل الاقتصاد وحيد الجانب زيادة على الاعتماد بقية القطاعات على النشاط السياحي مما يولد اعتمادية عاليه على النشاط السياحي والذي يعتمد بدوره على الخارج

5- إن المفهوم الواسع لاقتصاد الريع لا يتمثّل في الخمول الإنتاجي وغياب الجهد والتضحية فقط، وإنّما في هدر الطاقات العلمية والفكرية والعقلية أيضاً.

6- مشكلة الاقتصاد الريعي لا تكمن في هذا الاقتصاد بحد ذاته، وإنما في الركون إليه والاستسلام له وبالتالي عدم إيجاد أشكال أخرى من الاقتصاد أو مصادر مولّدة للدخل.

5- ظهور متغيرات جديدة في الساحة من أهمها الاستثمار الأجنبي والذي تزامن مع اعتناق ألدوله العراقية لسياسة الاقتصاد الحر والتحول من الدولة الشمولية إلى الحرية الاقتصادية وتصاعد الدعوات نحو تطوير قدرات القطاع الخاص الوطني ليكون ندا كفء للاستثمار الأجنبي .

5-2 التوصيات:

1 - إعطاء أهمية للاقتصاد المحلي ضمن أولويات الحكومة المحلية واخذ بالتخطيط للاقتصاد الأمثل على وفق رؤية مستقبلية ضمن معطيات واقعية.

2- ينبغي تصميم حزمة السياسات المناسبة وتسلسل الإصلاحات وفقًا لظروف وقدرات البلد . وتطوير إطار مالي قوي ، يستند إلى قاعدة مالية ، للمساعدة في تحقيق الأهداف قصيرة وطويلة الأجل. فضلا عن تأسيس اقتصاد محلي قومي متطور ومستقر والأخذ بالتخطيط المحلي والتخطيط ليس بالمعنى الإجباري وإنما بناء أسس النمو المدروس ومن خلال أنشاء هيئة للتخطيط من قبل الادارة المحلية يتكون من أساتذة في مجال الاقتصاد والمالية والإدارة وخبراء ومخصيين وأصحاب قرار.

3- ضرورة البحث عن انشطة وبرامج اخرى تساعد في التحسن من الاوضاع المالية , مقابل التخفيف من الاعتماد على العوائد النفطية ومغادرة السمة الريعية للاقتصاد العراقي (احادي الموارد) الى اقتصاد متعدد الموارد. واذ تطلب منا ذلك بناء رؤية موحدة للقطاعات القائدة في الاقتصاد المحلي والتي تعتمد بالدرجة الاساس على التركيز على جميع القطاعات ومناقشتها وتحليلها وعرض المشاكل والمعوقات التي تواجه عملهم والحلول المقترحة لمعالجتها.

4- تقليل الحواجز التنظيمية أمام المنافسة ، بما في ذلك مراجعة قوانين سياسة المنافسة وتنفيذها. و تشجيع المزيد من التكامل التجاري مراجعة لوائح العمل لتعزيز مرونة سوق العمل عند الحاجة مع تعزيز ظروف عمل أفضل.

5-- تقليل الإقراض الموجه وتطوير أسواق الأوراق المالية المحلية لزيادة فرص الحصول على التمويل.

6-- تحسين جودة التعليم ، بما في ذلك توجيه التعليم والتدريب المهني نحو المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص.

7- استحداث خطط التأمين ضد البطالة لضمان حصول العاطلين عن العمل على الحد الأدنى من الدخل ولكن لديهم الحوافز المناسبة للبحث عن عمل.

المصادر

اولا : المصادر العربية

أ- الكتب

1. السعدي صبري زاير ، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث ، الطبعة الاولى، بغداد: دار المدى للثقافة. والنشر 2009 .
2. ابراهيم سليمان المهنا، مشروعات التعاون الاقتصادي الاقليمية والدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط ، ابو ظبي 2017
3. الحوري والدباغ، مثنى طه وإسماعيل محمد، إقتصاديات السفر والسياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، عمّان، 2000.
4. الزوكة، محمد خميس، صناعة السياحة، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1998.
5. الصفار، محمد فاضل، دراسات حول كربلاء ودورها الحضاري، بحث منشور (كربلاء في سيرها التأريخي والحضاري)، الطبعة الاولى، دار الصفوة للطباعة والنشر، الكويت،1996.
6. الصيرفي، محمد ، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

ب- الدوريات وأوراق العمل

7. الكواز, سعد محمود و عبد الرزاق عزيز حسين , الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص , المجلة ألأكاديمية لجامعة نوروز , المجلد 7، العدد 2 . 2018
8. الشمري, مايح شبيب ،تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، المجلد 3 ، العدد 2 .
9. حامد عبد الحسين الجبوري التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، 2017.
10. غسان , محمود ابراهيم , الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية, 2017, مجلة التنمية البشريه [S.l.], v. 3, n. 3,p. 595-614, aug. 2017. ISSN 2411-7765 . https://doi.org/10.21928/juhd.v3n3y2017.pp595-614
11. صالح ياسر, النظام الريعي وبناء الديمقراطية :الثنائية المستحيلة ,حالة العراق, الناشر: مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق تشرين الثاني2013 بغداد، العراق.
12. مرزوق آمال , , المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات" , الملتقى الوطني الأول, بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير 2017.
13. يونس , حسين عدنان ، دور الدولة الاقتصادي ومهمات اصلاح الاقتصادي العراقي ، مجلة جامعة كربلاء العلميه ، المجلد (9)العدد(4) ,2010 .

جـ- المواقع والنشرات:

1- محافظة كربلاء, الحكومة المحلية ،استراتيجية تنمية محافظة كربلاء المقدسة(2010-2014).
2- مديرية زراعة كربلاء المقدسة ، شعبة الاحصاء الزراعي ، 2010

3- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة كربلاء 2005.

ثانيا : المصادر الاجنبيه

1. Abdullah Kaya , Evren Tok , Muammer Koc , Toufic Mezher and I-Tsung Tsai, Economic Diversification Potential in the Rentier States Towards for a Sustainable Development: A Theoretical Model,. Received: 22 January 2019; Accepted: 10 February 2019; Published: 11 February 2019. JEL Classification codes: D72; E02; O10; O14; P16; P48; Q32.

2. Crystal A. Ennis, Rentier 2.0: Entrepreneurship Promotion and the (Re)Imagination of Political Economy in the Gulf Cooperation Council Countries, A thesis presented to the University of Waterloo in fulfilment of the thesis requirement for the degree of Doctor of Philosophy in Global Governance Waterloo, Ontario, Canada, 2013.

3. Gray Matthew, A Theory of "Late Rentierism" in the Arab States of the Gulf, 2011 Center for International and Regional Studies Georgetown University School of Foreign Service in Qatar *Occasional Paper No. 7,* ISSN 2072-5957.

4. Islam Yasin Qasem , Geboren te Damascus eo-Rentier Theory: The Case of Saudi Arabia (1950-2000) PROEFSCHRIFT , 2010 .

5. Kapena " Sumbye" , Haabazoka " Lubinda", Diversifying Zambia's Copperbelt economy with post-copper era in mind: lessons from the case study of the Black Country in England (UK)'s West Midlands, International Journal of Applied Research 2016; vol (6) .

6. Mcluntosh, R., and Gupta, S., Tourism: Principles, Practices Philosophies , Columbus, Grid Publushing i.nc. , 1980.

7. Pearce, D., Tourism Plan Reviews:Methodological Consideration's and Issues from Samoa. Tourim Management, Vol.21, No.2, 2000.

8. Tsai,I.-T.; Kaya, A. Economic Diversification and the Emergence of Inclusive Economic Institutions in the Gulf Cooperation Council States. In *Policy-Making in the GCC: State, Citizens and Institutions*; I.B. Taurus: London, UK, 2016; pp. 118–143.